الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في مصر
دراسة ميدانية

د. فاروق جعفر عبد الحكيم *

الملخص

هدفت الدراسة لتعرف أهم أبعاد التعليم الديمقراطي، وآليات الممارسة الديمقراطية بالمدرسة، وواقع الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في مصر من وجهة نظر المتعلمين، وتقديم تصور مقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية في مدارس التعليم العام بمصر. وظفت الدراسة المنهج الوصفي.

ومن أهم نتائج الدراسة أن محور المعلم والتفاعل الصفي قد احتل المرتبة الأولي فيما يتعلق بترتيب محاور أداة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وجاء محور الإدارة المدرسية في المرتبة الثانية. وفي المرتبة الأخيرة جاء محور المنهج وطرق التدريس . كما قدمت الدراسة تصورها المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية في مدارس التعليم العام .

الكلمات المفتاحية : الممارسات الديمقراطية .

Democratic Practices in Public Education Schools in Egypt Field Study

Abstract

The study aimed to identify the most important dimensions of democratic education,And the mechanisms of democratic practice at school, And the reality of democratic practices in public education schools in Egypt from the point of view of learners, and to present a proposed proposal for activate democratic practices in public education schools in Egypt. the study used the descriptive method.The most important results of the study that the axis of teacher and classroom interaction ranked first in relation to the order of axes of the study tool from the point of view of the members of the study sample. And the school's administration axis came second. the last rank came the curriculum and teaching methods. The study also presented its proposed proposal for activating democratic practices in public education schools.

Keywords: Democratic Practices.

مقدمة

تعد عملية التنشئة الاجتماعية حجر الأساس في تشكيل سلوك الأفراد وتكوين مشاعرهم واتجاهاتهم نحو القيم العليا والنبيلة التي يراد أن تقام عليها حياتهم الفعلية، فتطبع فيهم الإيمان بإنسانية الإنسان، وترسي في ذواتهم قيم الحرية والعدالة والكرامة والمساواة، وترسخ في نفوسهم مبادئ حقوق الإنسان حتى تصبح طبيعة ثابتة لهم.

وإذا كانت الديمقراطية ترتبط بمجالات الحياة كافة، فإن ارتباطها بمجال التربية والتعليم أشد وأوثق، حتى أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في أي مجتمع إلا إذا ساد فيه التعليم، وعمت فرصه بين جميع أفراده، وتأكد حق التعليم للجميع، كما أن الحياة الديمقراطية لأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية؛ وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها في حياة الأمم ، أمر مرهون بمدى تأصل القيم الديمقراطية في عقول الأفراد ووجدانهم، والحركة التربوية دائمًا تمثل حلقة ضرورية للتشكيل الديمقراطي.

إن مجتمعات اليوم تمر بكثير من التحديات الكبيرة والخطيرة، والتي تتطلب المواجهة الحاسمة والقوية والتي تضعنا أمام تحدي المواجهة إما أن نكون أو لا نكون، الأمر الذي جعل كل

◆ أستاذ مساعد بقسم أصول التربية – كلية الدراسات العليا للتربية – جامعة القاهرة

المهتمين بأمور الوطن يؤكدوا أهمية التعليم؛ لمواجهة التحديات كافة ولتحقيق التنمية الشاملة لأوطاننا التي نعيش فيها(محمد السيد، ٢٠١٤، ٣). حيث إننا نشهد عالم سريع من التطور والتقدم في شتى مجالات المعرفة مما جعل للتربية والتعليم دورًا كبيرًا ومؤثرًا في تلبية احتياجات تلك المجتمعات وتحقيق التقدم لها في مواجهة هذه التحديات(ضياء الدين زاهر، ٢٠٠٠، ١).

وهذه التحديات أظهرت العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مجتمعاتنا، ووضعت مؤسساتنا التعليمية ولاسيما المدرسة أمام مهمة كبيرة من أجل تطوير العملية التربوية وتحسين فعاليتها وكفاءتها عن طريق الإصلاح الإداري، ورفع مستوي أداء إدارة المؤسسات التعليمية، وتفعيل هيكلتها لتتحول من الأنماط البيروقراطية الجامدة للممارسات الديمقراطية التي تدعم المشاركة الجماعية في صناعة القرارات، والنظرة بعمق وكلية في تحسين أداء المدرسة، ورفع كفاءة المنتج التعليمي(عواطف بوقرة، ٢٠٠٨، ٥) .

حيث تمثل المدرسة المحيط الاجتماعي القادر على إنتاج الإنسان الديمقراطي، وعلى خلق عادات وآفاق تكون قابلة ومتحمسة؛ لتحقيق غايات السلام والديمقراطية والاستقرار الاقتصادي، إلا أنه ليس كل نظام تربوي قادر على إنتاج فردية جديدة، مما يبعث على الحاجة الماسة وفق ديوي إلى إحداث تغيير تربوي جذري كاف بجعل التربية أكثر قدرة على قيادة المجتمع وتوجيه مستجداته وحل معضلاته التي تولدت جراء التقدم العلمي والتقني. وعليه لا بد أن تتخلى العملية التربوية عن نظام التربية والتعليم والمناهج والمضامين التربوية السابقة على معطيات العلم والتقنية، وتتخذ بدلا منها الاستعمال المنظم للمنهج العلمي نموذجًا ومثالاً للاستكشاف الذكي ولاستثمار الطاقات الكامنة لدى الأفراد(حنيفي جميلة، ٢٠١٣، ٣٥).

فالإنسان يكتسب ذاته من خلال التنشئة الاجتماعية؛ لأنها العملية التي تنمي بناء الشخصية الإنسانية وتجعل منه عضوًا مشاركا في المجتمع. وعلى ذلك فالتنشئة الاجتماعية هي التي تضفي الأبعاد الاجتماعية على شخصية الإنسان، تلك الأبعاد التي تعتبر أحد محركات السلوك في المواقف الاجتماعية المختلفة خلال مراحل تطور ونمو الشخصية. والتربية هي العملية التي تستخدم كل الوسائل اللازمة لتؤمن إعداد وتنشئة الإنسان (سمير عبدالقادر ومحمد فتحي، ٢٠٠٤، ٥٥).

والديمقراطية نظام يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين في حقوق المواطنة وواجباتها، وعلى مشاركتهم في صنع التشريعات التي تنظم حياتهم، وذلك استنادًا إلى المبدأ القائل بأن "الشعب هو صاحب السيادة ومصدر التشريع"، فالسلطة في النظام الديمقراطي هي للشعب بواسطة الشعب، لتحقيق سيادة الشعب ومقاصده ومصالحه (محمد عمارة، ٢٠١١، ١٢٠). ويتسم فهم الديمقراطية وممارستها بثلاثة عناصر: أولاً، الديمقراطية هي ترتيب مؤسسي يُستند إليه في الوصول إلى قرارات سياسية حيث يملك المواطنون السلطة من خلال الانتخابات . وثانيًا، الديمقراطية هي نظام حكم يساءل فيه الحكام عن أفعالهم في الشأن العام من قبل المواطنين الذين يؤثرون بشكل غير مباشر من خلال تنافس وتعاون ممثليهم . وثالثًا، الديمقراطية هي مبدأ سياسي يستند إلى المساواة والعدالة(الأمم المتحدة، ٢٠١٢، ٦).

فالديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط أشكالا مفرغة الروح أو مجرد مظاهر، وهي بهذا المعني ليست شكلا قانونيًا فقط، وليست حالة مؤقتة، أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوق أساسية لا غني عنها، وهي دائمة ومستمرة، وهي تقاليد وقواعد تعني الجميع، وتطبق على الجميع دون تمييز (أحمد صابر، ٢٠٠٩، ٣٢٧).

وترتبط التربية بالديمقراطية مثلما ترتبط الديمقراطية بالتربية، فالتربية أداة مهمة للديمقراطية، والديمقراطية أداة التربية في بناء مجتمع ديمقراطي، والعلاقة بين الديمقراطية والتربية علاقة جدلية تبادلية يتوقف كل منهما على الآخر ويتأثر به، وبما أن الديمقراطية الصحيحة لا تتفتح إلا في مجتمع متعلم، كذلك فإن التربية لا تتم ولا

تتطور ولا تتوسع فرص التكافؤ في التعليم إلا في جو ديمقراطي، ولذلك فإن فلسفة الديمقراطية التربوية تكمن في أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في ميدان التعليم إلا في سياق ديمقراطي للحياة الاجتماعية (سليم عودة، ٢٠١١، ٦٥١).

ويشمل مفهوم الديمقراطية مجموعة من القيم والمعتقدات، من أهمها: تقرير المشاركة العامة في اتخاذ القرار، ضمان حرية التعبير، مسئولية الفرد عن أفعاله، وتحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع (عاطف محمد، ٢٠٠٠، ١٣٠).

إن المشاركة في العملية الديمقراطية هي الترجمة العملية للتعليم الجيد والوعي الجيد. لذا اهتم التربويون اهتمامًا كبيرًا بتعميق الديمقراطية في المواقف التربوية المدرسية، وعملوا على تطوير البرامج التربوية التي تعمل على دمج التنظير في مجال الديمقراطية بالواقع العملي لها، كما يظهر في المواقف الصفية التعليمية والتعلمية. كما عمل التربويون على دراسة الأنماط الاجتماعية التي تعمل على تحقيق الديمقراطية داخل مجتمعات الطلبة في المواقف التربوية، ومن شأن ذلك العمل على تسهيل تحقيق الصف الديمقراطي الذي يتعلم خلاله الفرد ممارسة الديمقراطية لتطبيقها في واقعه الاجتماعي العام. وتبرز أهمية الديمقراطية في السياق التربوي كما هي في السياق الاجتماعي من كونها الآلية التي يتعامل خلالها أفراد مختلفون في التوجهات والاهتمامات والرؤي ويسعون لتشكيل رؤي مشتركة في كثير من مناحي الحياة، ويتم ذلك من خلال الحوار الديمقراطي الذي يكفل إخراج وتشكيل القرارات التي تمس حياة الأفراد على اختلاف رؤاهم وتصوراتهم دون طغيان رأي بعينه على آراء الآخرين نتيجة السلطة التي تدعمه، أو آليات الدعم الأخرى التي لا تتفق مع الأطر الديمقراطية في صناعة القرارات (تيسير محمد، ٢٠٠٤،٥٩).

فممارسة الأطفال والشباب لحقوقهم الإنسانية داخل مؤسساتهم التعليمية هي الضمان الوحيد لاقتناعهم بها ودفاعهم عنها وممارستها في حياتهم العامة داخل المدرسة وخارجها على السواء، وبالتالي لا بد للتربية في جملتها أن تنقل هذه الرسالة، وأن يعم على الصعيد المؤسسي مناخ مناسب لتطبيق المعايير الديمقراطية، كما ينبغي لأساليب التعليم والتعلم وطرائق العمل وتوجيهات السياسة المؤسسية أن تجعل من السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية ممارسات يومية ومكتسبات معرفية في آن واحد (علي صالح وميادة محمد، ٢٠١٠، ٥٠). ومن ثم كان إبعاد مصادر الخوف والكبت والعنف والقهر في عمليات التعليم شرطًا لازمًا للتفاعل الإيجابي الخلاق بين المتعلم والمعلم، سواء كانت عملية التعليم والتعلم من خلال نظام التعليم أم من خلال التفاعل مع مصادر الثقافة المجتمعية في مدرسة الحياة (طلعت عبدالحميد، ٢٠٠٠، ٧).

وقد تزايدت المطالبة بتوسيع رقعة الممارسات الديمقراطية بفعل التقدم التكنولوجي المعاش، والذي أتاح العديد من الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية، حيث أصبح في مقدور مستخدمي الإنترنت أن يكونوا منتجين للمحتويات، وأن يتجنبوا الحوارات الرسمية، ويقوموا بتحويلها أو السخرية منها من خلال ممارسات الريمكس والأعمال الإبداعية البسيطة (ريمي ريفيل، ٢٠١٨، ١٦٦). حتى وصل الأمر لظهور الديمقراطية الرقمية القائمة على توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة (جمال محمد، ٢٠٠٩، ٤٥).

ويؤكد التربويون أن تنمية المواطنة لدى المتعلمين تعد من أهم سبل مواجهة تحديات وتطورات المستقبل؛ حيث إن التقدم الحقيقي للوطن في ظل المستجدات العالمية تصنعه سواعد وعقول المواطنين، لذلك فإن إكسابهم قيم المواطنة ومهاراتها بصفة العامة والممارسات الديمقراطية بصفة خاصة يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (أماني محمد وفاروق جعفر، ٢٠١٣، ١٣).

مشكلة الدراسة

إن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في المجتمع لا تتحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وفي القوانين، ولا بمصادقة الدولة على اتفاقيات ومواثيق دولية بشأن تلك الحقوق

والحريات. فالحرية بكل صورها هي حق للمواطن في نظام لا تكون فيه سلطة الحكم إرادة شخص، وإنما إرادة شعب داخل إطار في التنظيم القانوني والسياسي، هذا التنظيم هو الدولة الديمقراطية دولة القانون (رواء زكي، ٢٠٠٥، ١٤).

ويحتل الحق في حرية الرأي والتعبير مكانة مهمة في الإسلام، حيث شدد على وجوب أن يكون الإنسان حرًا في إبداء رأيه، وفي التعبير عن موقفه، إزاء كل ما يتصل بشئون مجتمعه. إن مباشرة الحق في حرية الرأي والتعبير تتجاوز النطاق الضيق لمفهوم الحق، الذي يشير إلى كونه سلطة لصاحله له أن يباشره وله أن يتنازل عنه، ليرقي إلى مرتبة الواجب الذي يلزم الوفاء به (أحمد الرشيدي، ٢٠٠٥، ٦٨).

وتؤكد التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية؛ وذلك لأن حضور الديمقراطية وتناولها في حياة الأمة أمر مرهون بمدى تأصل القيم الديمقراطية في عقول الناس ووجدانهم، فإن الفعل التربوي كان دائمًا يشكل حلقة من أهم حلقات النماء الديمقراطي في مختلف التجارب التاريخية للمجتمع الإنساني، فالعملية التربوية تشكل مدخل الضرورة في كل ديمقراطي. وهذا يعني أنه لا يمكن لدورة حياة ديمقراطية أن تتم أو تنضج ما لم تأخذ مسارها في عمق الدورة التربوية للمجتمعات المعينة.وإذا كان الوعي الديمقراطي يشكل شرط الضرورة التاريخية لضمان استمرارية الوجود الديمقراطي في مجتمع من المجتمعات فان المؤسسات التربوية تشكل قطب الرحى في عملية بناء هذا الوعي وتشكيله (وسماء صالح، ٢٠٠٨، ٩١) .

وترتبط الديمقراطية بالتربية ارتباطًا وثيقًا، فالتربية وظيفة اجتماعية تشكل الفرد وتنميه من خلال مشاركته في حياة المجتمع وأيديولوجيته، وبما أن الفرد الديمقراطي أساس المجتمع، فإن تشكيله ديمقراطيًا لا يتم إلا إذا جعلته العملية التربوية محورًا لها وجعلت من المبادئ والقيم الديمقراطية أسلوبًا لها ومن النهوض بالمجتمع وتقدمه هدفا لها. وهذا يؤكد مدى العلاقة الارتباطية الوثيقة بين الديمقراطية والتربية، والتي دائمًا يحرص عليها المجتمع لكي يضمن استمرار بقائه على نحو تقدمي وتطوري باستمرار(رمزي أحمد، ٢٠٠٧، ٦).

إن التربية الديمقراطية تعتبر واحدة من أهم القضايا الفكرية والسياسية في عالم اليوم، فقد أصبحت المؤسسات التربوية معنية اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل على بناء ثقافة ديمقراطية منتجة لقيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر في مواجهة موجات العنف والتطرف التي تجتاح العالم بأسره. فالديمقراطية تكتسب معناها الإيجابي من الأفكار العصرية مثل: الاشتراكية والمساواة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (سعد ياسين، ٢٠١١، ٣١٢).

وهي عملية ضرورية ولازمة لإحداث التنمية؛ لأن الأهداف الإنمائية غالبًا ما تتحقق في ظل شرطين: أولا، حين تعضد المؤسسات والإجراءات الديمقراطية إدلاء الشعب بصوته والمساءلة ، في صورة توفير الفرص لجميع المواطنين للتعبير عن مطالبهم ولمحاسبة المسؤولين المنتخبين عن أفعالهم ، وثانيًا، حيثما يتم تعزيز قدرة نظام الحكم بحيث يمكن للدولة إدارة توريد السلع والخدمات العامة(ماسيمو توماسولي، ٢٠١٣، ١٣).

وتشير نتائج إحدى الدراسات التي سعت لتبيان واقع حقوق الإنسان بالدول العربية عامة ومصر خاصة، إن برامج التعليم في البلدان العربية، باستثناء بعضها، سواء ما تعلق منها بالمرحلة الأساسية أم الثانوية، أم ما تعلق ببرامج دور المعلمين وإعداد المدرسين، أم ما اتصل ببرامج الدورات التدريبية السنوية لا تتضمنُ قصدية في تعليم مبادئ حقوق الإنسان، ولا تتضمن دروسًا أو حلقات بحث خاصة بها، وإنما ترد في سياق أخلاقي عام كإشارات متناثرة في ثنايا بعض مواد التدريس وكتبها، ولذلك لا تأخذ مبادئ حقوق الإنسان وتعليمُها والاهتمام بها أولويّة خاصة بذهن المعلم أو المدرس، وقد لا يعرف أن مهمته الإشارة إلى هذه المبادئ والحقوق بشكل صريح والاهتمام بها كاهتمامه بمواضيع المواد التي يدرسها، خاصة وأن البرنامج نفسه والتوجيهات الرسمية وبنية الكتب

ومنهجيتها لا تسمح بهامش كبير للمعلم أو المدرس يعمل من خلاله ولا تترك له مجالاً للمبادرة في تعليم هذا الموضوع أو ذاك(المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠١، ٢٠) .

فالتربية على حقوق الإنسان بالبيئة التدريسية وبيئة التعلم داخل المدرسة والفصل تكاد تكون غائبة؛ وذلك لانحصار العملية التعليمية في عملية التحصيل الدراسي فقط والصراع على المجاميع المرتفعة، ولا تسمح بيئة المدرسة وبيئة التعلم بمساحات تخص التربية على حقوق الإنسان إلا فيما ندر(**شبل بدران، ٢٠٠٥، ١٢٠**) .

كما سعت دراسات عديدة لتعرف فعالية واقع العملية الديمقراطية بالمؤسسات التعليمية، سواء أكان ذلك في مراحل التعليم الجامعي أم قبل الجامعي، من وجهة نظر مختلف عناصر المنظومة التعليمية، وفي بيئات مكانية وزمانية مختلفة. فعلى مستوى التعليم الجامعي أشارت نتائج دراسة(**سعود رغيان، ٢٠١٦**)، إلى أن الممارسات التعليمية الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الصحية بجامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر طلبتهم جاءت بمستوى متوسط.

كما أكدت ذلك نتائج دراسة(**عصام جابر، ٢٠١٤**)؛ **من** أن درجة تصورات طلاب الدبلوم العام / التأهيل التربوي للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة بشكل عام وفي جميع المجالات. وهو نفس ما أشارت إليه دراسة(**مجد مجدي، ٢٠١٤**) **من أن** الدرجة الكلية لأفراد العينة في الجامعات لواقع ممارساتهم الديمقراطية كانت بدرجة متوسطة. أما دراسة(**محمد نور ومحمد إبراهيم، ٢٠١٢**)، **فخلصت** نتائجها إلى أن درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البقاء لبعض الممارسات الديمقراطية قد تحققت بدرجة متوسطة وكبيرة.

كما أظهرت نتائج دراسة(**سليم عودة، ٢٠١١**)، أن غالبية الممارسات الديمقراطية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش كانت متوسطة. في حين أشارت نتائج دراسة (**عامر ياس، ٢٠٠٩**) إلى أن اتجاهات طلبة المرحلة الأولى والثالثة في كلية التربية الأساسية نحو الديمقراطية كانت اتجاهات إيجابية. **كما دعمت ذلك** نتائج دراسة(**وسماء صالح، ٢٠٠٨**)، من أن آراء مدرسي وطالبات معهدي إعداد المعلمات جاءت متناسقة ومتوافقة مع بعضها ومؤيدة للتدريس الديمقراطي.

كما أشارت نتائج دراسة(**رولا عبد الرحيم، ٢٠٠٧**)، إلى أن درجة تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة. في حين أشارت نتائج **دراسة** (**حسناء عبدالرحمن، ٢٠٠٦**) إلى أن الممارسات الديمقراطية في الجامعات اللبنانية حصلت على درجة مرتفعة من وجهة نظر كلتا الطرفين الطلبة والأساتذة.

في حين أشارت نتائج دراسة(**تيسير محمد، ٢٠٠٤**)، إلى وجود مشكلات تواجه الهيئات الطلابية في الممارسات الديمقراطية بالجامعات الأردنية في مجالات: قانون الترشيح والانتخاب، الإجراءات التطبيقية لعملية الانتخاب، الإجراءات التعريفية للأعضاء الجدد، تنفيذ عمل الهيئات الطلابية، تقويم أداء الهيئات الطلابية. أما دراسة (**أيوب الطنبور، ٢٠٠٣**) فقد أشارت نتائجها إلى أن درجة الفعالية الكلية للفعاليات الديمقراطية كانت متوسطة. وهو ما أكدته نتائج دراسة (**رائد حسين، ٢٠٠٣**)، أن مستوى ممارسات ديمقراطية التعليم يعتبر متوسطاً بشكل عام.

أما نتائج دراسة (**علي وطفة وسعد الشريع، ٢٠٠٠**)، فقد أظهرت أن الطلبة يبدون موقفاً إيجابياً من الانتخابات الطلابية بصفتها المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية، وعلى خلاف ذلك يأخذون موقفاً سلبياً إلى حد كبير من التفاعل التربوي مع المدرسين، ومن جهة أخرى يعلن أساتذة الجامعة أن أفراد العينة يعانون انخفاضاً كبيراً في مستوى وعيهم الديمقراطي، ويؤكدون الحاجة إلى جهود تربوية كبيرة لبناء هذا الوعي الديمقراطي لدى الطلبة.

أما دراسة (**روس** Ross، 2001)، فقد أشارت نتائجها إلى أن مؤسسات التعليم العالي بعيد عن الممارسات الديمقراطية من وجهة المحاضرين والطلبة، كما أن المركزية والبيروقراطية والتفكير النخبوي ما زال مسيطراً على التعليم العالي. وهو ما دعمته نتائج دراسة

(ماركوتيزMarkowitz، 2001)، من أن الجامعات المرخصة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تشجع النماذج والممارسات الديمقراطية.

أما على مستوى التعليم قبل الجامعي فقد أشارت نتائج دراسة (**بشار عبدالله، ٢٠١٤**)، إلى أن معلمي الطلبة الموهوبين ومعلمي الطلبة العاديين يمارسون الديمقراطية الصفية بدرجة متوسطة. كما أشارت نتائج دراسة(**فؤاد أحمد، ٢٠١٣**)، إلى ضرورة التفاعل مع اتجاهات الحراك الاجتماعي والمهني للمعلمين، لمسايرة التحول الديمقراطي في مصر. وهو ما دعمته نتائج **دراسة (عبد الله بيومى، ٢٠١٢)**، من أن تتضمن التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة تنمية السلوكيات الديمقراطية.

كما كشفت نتائج دراسة(**صالح محمد، ٢٠١٢**)، أن مستوى الممارسات الديمقراطية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية حسب تقديرات الطلبة جاء متوسطا. أما دراسة (**خالد الرميضي، ٢٠١٠**)، فقد كشفت نتائجها أن الطلبة يقدمون انطباعًا عن ضعف وتيرة الحياة الديمقراطية في المدرسة الكويتية بصورة عامة. وهو الأمر الذي أكدته نتائج **دراسة(دلال عبد الواحد، ٢٠٠٦)**، عندما رصدت واقع المشاركة المجتمعية والممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي بدولة الكويت، وخلصت إلى أن اسهامات الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في النظام التعليمي في دولة الكويت كانت دون المناسبة .

أما **دراسة (كوركماز وأيردن Korkmaz & Erden ، 2012)**، فقد أشارت نتائجها إلى أن المنهج لكي يتضمن بيئة تربوية ديمقراطية يجب أن يركز على: الفردية والتدريس، اهتمامات الطلبة والاحتياجات ونقاط القوة، والانتباه الفاعل للمتعلمين في جميع القرارات المتخذة، وتحفيز مواقف حياتية واقعية، وتعزيز التعلم النشط. كما أشارت نتائج **دراسة (توبكايا ويافوز Topkaya & Yavuz، 2011)**، إلى أن القيم الديمقراطية لدى معلمي اللغة الإنجليزية قبل الخدمة وعلاقتها بوجهة نظرهم حول كفايات الذات مرتفعة. في حين أكدت **دراسة(الفانوAlfano ،2001)**، أن تدريب المعلمين في إطار المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالتربية الديمقراطية في جو أكاديمي يسهم في توظيف أساليب التدريس الحديثة كالاستكشاف والحوار وتعزيز المبادئ الديمقراطية لدى المعلمين مما يؤدي إلى تعليم فعال. أما دراسة (**جوزيف Joseph ، 2001**) فقد أظهرت نتائجها حاجة المدارس لنماذج ديمقراطية مثالية في غرفة الصف لإعداد مواطن المستقبل الديمقراطي.في حين أكدت **دراسة (باورزPowers ، 2000)** قدرة المدارس الثانوية الريفية التابعة للكاثوليك في إيطاليا على تعليم قيم الديمقراطية وممارساتها الاجتماعية لإعداد الطلبة ليكونوا أعضاء فاعلين وناجحين في مؤسسات المجتمع.

إن التربية التي تقوم على العنف والتعسف والقهر والتسلط ومصادرة الحرية هي أقصر الطرق لتحطيم الفرد، وتدمير المجتمع. فالسلطوية من أهم الأمراض التي تعاني منها التربية العربية؛ لأن معظم المشكلات والتحديات والأزمات التربوية العربية ليست إلا من أعراض ذلك المرض أو نتائجه، والسلطوية نقيض رئيس للتربية، فالتربية تسعى لتفجير الطاقات، بينما يعمل القهر على قتلها، وتهدف التربية لبناء شخصية الإنسان بشكل شامل ومتكامل، بينما الاضطهاد ينتج شخصية ضعيفة ومشوهة ومضطربة(يزيد عيسي، ٢٠٠٩، ٨).

ولا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع بدون إشاعة الثقافة الديمقراطية التي تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين، كما لا تتحقق الديمقراطية دون وجود مؤسسات تمارس من خلالها الديمقراطية (عيسي محمد ورمضان محمود، ٢٠١٢، ١٨٥). وقد أصبح من المتفق عليه أن نشر وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان أحد أهم أركان الديمقراطية، كنمط حكم وطريقة حياة، ذلك أن البشر هم الذين يصنعون الديمقراطية ويمارسونها، وهم لن يحسنوا ذلك إلا إذا كانوا مواطنين مسلحين بالثقافة الديمقراطية(عزة محمد، ٢٠١٥، ٢٩).

حيث يعد السلوك الديمقراطي سلوكا قائمًا على التفاعل والمشاركة والإيجابية، ويستند إلى مناخ من الحرية والمساواة والعدل وقبول الآخر وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي، وكذلك يستند إلى التفاهم الاجتماعي، ويمارس هذا السلوك دورًا مهمًا في العملية التعليمية، ويعد عاملا

ومؤشراً على الصحة النفسية للمدراء والمعلمين في أدائهم، وله تأثير على سلوك واتجاهات وتحصيل الطلبة. فالغرض من السلوك الديمقراطي هو توفير جو تربوي تتحق من خلاله الأهداف التربوية والتعليمية المنشودة، وبناء علاقات إنسانية فعالة بين أبناء المجتمع التعليمي تقوم على الاحترام والثقة والتعبير عن النفس والشعور بالطمأنينة (محمود عبدالمجيد، ٢٠١٧، ٢٩٨).

وفي ضوء ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة الراهنة في كونها تسعى تعرف طبيعة الممارسات الديمقراطية التي تمارس داخل مدارس التعليم العام في مصر. ويمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس الآتي :

كيف يمكن تنمية الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في مصر ؟

أسئلة الدراسة

في ضوء ماسبق تهدف الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١-ما أهم أبعاد التعليم الديمقراطي، وآليات الممارسة الديمقراطية بالمدرسة؟

٢- ما واقع الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في مصر من وجهة نظر المتعلمين؟

٣- ما التصور المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية في مدارس التعليم العام بمصر ؟

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الراهنة أهميتها من خلال النقاط التالية :

- تساير الدراسة الراهنة الاتجاهات العالمية المعاصرة المطالبة بنقل مركز التعليم والتعلم من المعلم إلى المتعلم وتفعيل دور الأخير في العملية التعليمية، وهو الأمر الذي تحول الممارسات الراهنة بمدارسنا دون تحقيقه.
- قد يستفيد من نتائج الدراسة مخططي وصانعي القرار التربوي بوزارة التربية والتعليم من خلال تطوير أساليب واستراتيجيات التدريس المطبقة بحيث تتوافق مع عملية تنمية الممارسات الديمقراطية.
- تناولها لقضية تربوية مهمة وهي الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التعليمية؛ كونها البيئة الخصبة لغرس تلك الممارسات في نفوس النشء منذ السنوات الأولى.
- تناولها لعينة تمثل مستقبل مصر وأملها في حياة سياسية مفعمة بالديمقراطية والمشاركة الواعية واحترام حقوق الآخرين .
- تقديم تصور مقترح لكيفية تنمية الممارسات الديمقراطية بالمؤسسات التعليمية في مصر من وجهة نظر المتعلمين .

منهج الدراسة

توظف الدراسة الحالية المنهج الوصفي؛ لمناسبته لطبيعة الدراسة الراهنة في تعرف واقع المؤسسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في مصر من وجهة نظر المتعلمين.

أداة الدراسة

تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الميدانية التي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة.

حدود الدراسة

تقتصر نتائج الدراسة الراهنة وقابليتها للتعميم في ضوء الحدود الآتية :

- **حدود مكانية** : مدارس التعليم العام بمحافظة الجيزة؛ نظرًا لكونها محل عمل وسكن الباحث.
- **حدود بشرية**: عينة من طلاب مدارس التعليم العام؛ نظرا لكونهم المنتج النهائي المعبر عن طبيعة الممارسات الديمقراطية التي تتم داخل المؤسسة التعليمية.

مصطلحات الدراسة

ترتكز الدراسة على المصطلحات الآتية

الممارسات الديمقراطية

تعرف الديمقراطية بأنها: حكم الشعب نفسه بنفسه، حرية القول والفعل والعمل، مشاورة الحاكم والمحكومين في كل أمور الدولة، الأخذ برأي الأغلبية، المساواة بين الفئة المؤيدة للحاكم والمعارضة له (سعود هلال، ٢٠٠٢، ٢١).

أما الممارسات الديمقراطية فيقصد بها: أفكار وتصورات وخبرات إيجابية يتبناها كل من الفرد والمجتمع ويتكرر حدوثها بصورة منتظمة نسبيًا، وتقوم هذه الأفكار والتصورات على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية حيث تنعكس واقعيًا على سلوك الفرد والمجتمع (عصام جابر، ٢٠١٤، ١٢٠).

أو هي : منظومة العلاقات والممارسات التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، بهدف تيسير ممارسة الطلبة للسلوك الديمقراطي في حياتهم، وتيسير مساهمتهم في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع(ماهر الحشوة، ٢٠٠٤، ٢١).

أما إجرائيًا فتعرفها الدراسة الراهنة بأنها: كل ما يتم من تفاعلات ثنائية الاتجاه بين عناصر المنظومة البشرية داخل المدرسة بالصورة التي تؤدي لتنمية السلوك الديمقراطي لدى المتعلمين . وتقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على استبانة الممارسات الديمقراطية المستخدمة لهذا الغرض .

إجراءات الدراسة

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيق أهدافها تم إتباع الخطوات التالية:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، بهدف تقديم إطار نظري يتناول: مؤسسات التربية السياسية، أبعاد التعليم الديمقراطي، مقومات الديمقراطية في التربية، مبادئ التعليم الديمقراطي، آليات الممارسة الديمقراطية في المدرسة.
- إعداد وتصميم أداة الدراسة، والتأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينته الممثلة له .
- تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة.
- رصد النتائج ومعالجتها إحصائيًا، والإجابة عن تساؤلات الدراسة.
- تقديم التصور المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام.

الإطار النظري

تتناول الدراسة الحالية هنا أهم النقاط المرتبطة بطبيعة العلاقة بين العملية الديمقراطية والتربية من خلال تناول: مؤسسات التربية السياسية، أبعاد التعليم الديمقراطي، مقومات الديمقراطية في التربية، مبادئ التعليم الديمقراطي، آليات الممارسة الديمقراطية في المدرسة .

☒ مؤسسات التربية السياسية

تعد عملية التربية السياسية العملية التي يتعلم من خلالها الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع . وطبقا لذلك، فهي بمثابة غرس لقيم سياسية واجتماعية ذات دلالة سياسية ، والتربية

السياسية بهذا المعنى جزء متقدم من التنشئة الاجتماعية وهي عملية يتعرض لها الفرد طيلة حياته، وهي تمتليء بالقيم التي تتشابك وتكون شبكة اجتماعية من القيم تؤثر على سلوك وتجاهات الفرد . كما أن التربية السياسية تعد عملية تطوريه يتمكن الفرد من خلالها من تحقيق النضوج الاجتماعي والسياسى ، وخلال هذه العملية يكتسب المواطن معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقيم الأوضاع العامة والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به، وتعد توجهات المواطن السياسية جزءًا من توجهاته الاجتماعية العامة فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية (هيثم محمد، ٢٠١٢، ٧).

ومن خلال هذا المنظور فالتربية السياسية تشمل كل أشكال التعليم السياسى الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط ، في كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان.وتتكامل عدة مصادر للقيام بعملية التربية السياسية بالنسبة للفرد، وهذه المصادر تشمل: الأسرة، المؤسسة التعليمية، دور العبادة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني. وبحكم نطاق اهتمام الدراسة الراهنة، فسيتم التركيز على دور المدرسة في عملية التربية السياسية. حيث تعد المدرسة مصدرًا متميزا من مصادر التربية السياسية وما يميزها عن غيرها، هي أنها وسيلة إلزامية، فضلا عن كونها هي أول مؤسسة رسمية تربوية يرتبط بها الفرد في حياته. وظيفتها القيام بالدور التربوي والعلمي الذي يريده المجتمع . وتسهم المدرسة بدور كبير ومؤثر في صياغة نمط حياة الأفرد من خلال ما تقوم به من وظائف منها:تعميق الشعور بالانتماء للمجتمع، بناء الشخصية الوطنية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه، تعزيز وغرس القيم الإيجابية (العادات والتقاليد) والتوجهات والأفكار السياسية ، تنشئة السلوك السياسى للفرد بعد الأسرة، تنمية قدرات الطالب للتفكير والقدرة على الحوار وصولا لتحقيق المصداقية، وجعل الفرد عضوًا مشاركا بإيجابية في المجتمع(محمود صالح، ٢٠١٠،٣٠).

والمتأمل لتلك الوظائف يجد أن المدرسة بحاجة لمناخ مفعم بالحرية والديمقراطية كشرط أساسي وضروري لتنمية هذه القدرات لدى الطلبة، فالعقل ينمو ويبدع ويفكر حيث تتوافر أجواء الحرية والديمقراطية يكاد يختنق ويموت بأجواء القمع ومصادرة الرأي . وتنجز المدرسة تلك المهمة بالاعتماد على متغيراتٍ عدة، هي : المناهج الدراسية والمواد التي تحتويها، المعلم الذي يقوم بدور القدوة للمتعلم، وأخيرا طبيعة المناخ السائد في المدرسة. إن الخبرة التي يكتسبها المتعلم بالمدرسة تؤثر على تصوره المستقبلي للسلطة السياسية، فالمعلم الذي يشجع الطلاب على المشاركة والتعاون وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر يعمق السلوك السياسى الديمقراطية في نفوس طلابه ويجعلهم أكثر قدرة على إبداء آرائهم واتخاذ المواقف تجاه القضايا المختلفة، والعكس يحصل إذا كان المعلم ذا نزعة دكتاتورية أو تسلطية .

☒ أبعاد التعليم الديمقراطي

يعد مفهوم المواطنة بمثابة المدخل الحقيقي لفهم ماهية الديمقراطية وكيفية ممارستها، وفي نفس الوقت فإن التربية من أجل الديمقراطية لابد وأن تستند على مفهوم واضح للمواطنة، وكيف يكتسب وفق نظام سياسي له خصوصيات معينة، وتعرف ماهية الحقوق والمسئوليات أو الواجبات في إطارها. ومن ثَّم فإن المواطنة تحدد سلوك الفرد في علاقته ببيئته ومجتمعه ونظامه باعتبارها المدخل الحقيقي لحث المواطن على الالتزام بروح المسئولية والانتماء، كما أنها الوجه الآخر لسيادة الأمة، بحيث لا تكتمل السيادة القومية دون تحقق المواطنة (أسامة محمود، ٢٠١١، ٣٧٤).

وبشكل عام يتضمن تعليم المواطنة أربعة أبعاد رئيسة، هي:

١- معرفة الحقوق والواجبات: ويشمل الجوانب التشريعية التي تنظم علاقة المواطن مع الحكومة، وعلاقته مع مؤسساتها، والحقوق التي يحصل عليها، وهي حقوق متعددة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، في مقابل الواجبات التي يلتزم بها، فبناء علاقة سليمة بين الفرد والسلطة يتطلب تعريف الفرد بحقوقه كاملة حتى يحظى الجميع بحقوقهم كافة، ويمارسونها في إطار قائم على الوعي والمسؤولية، ويدركوا

أهمية هذه الحقوق في حياتهم، وأثرها في استقرار مجتمعهم، والقوانين التي تؤطرها، والأساليب والطرق التي يمكنهم استخدامها إذا ما انتهكت هذه الحقوق، والمؤسسات التي تشرف عليها. فالمواطنة ليست مجرد ارتباط بأرض، وإنما هي عقد اجتماعي بين الإنسان ووطنه، وكلما كان هذا العقد عادلا ومتوازنًا، وتمتع بموجبه المواطن فعليًا بحقوقه، وبالاحترام الواجب لحرياته، وأدى في ذات الوقت ما عليه من واجبات، يزداد شعور الفرد بمواطنته، ويقوي ارتباطه ورغبته في التفاني في خدمته.

٢- فهم الهوية الوطنية: حيث إن كل مجتمع له هويته الوطنية التي تتكون من مجموعة متعددة من العناصر المادية والمعنوية، وتبرز من هذه العناصر العادات والتقاليد، وآليات التفاعل بين الناس، والقيم التي تحكم هذا التفاعل، وبالتالي يحتاج المواطنون إلى دراسة كيفية تطور هذه الهوية الوطنية ومميزاتها وقيمها التي من واجبهم الحفاظ عليها، ودور سلطات الدولة والمواطنين في الحفاظ على هذه الهوية.

٣- تعزيز الانتماء: حيث يتسم أي مجتمع بتعدد انتماءات أفراده، ويكمن دور مؤسسات الدولة في نقل الفرد من الانتماءات الفرعية إلى الانتماء الوطني، ويكون هذا عندما تقوم علاقة سلطات الدولة بالمواطنين على المساواة والعدالة، فمن حق الفرد أن يحتفظ بالانتماءات الدينية والمذهبية، والقبلية، لكن حق المجتمع والدولة أن يكون الانتماء الوطني في قمة هذه الانتماءات. وتلعب مؤسسات التنشئة دورًا مهمًا في توضيح أهمية الانتماء الوطني، والأسس التي يقوم عليها، ودور سلطات الدولة وأجهزتها في الحفاظ على حق المواطنين في الاحتفاظ بانتماءاتهم، وتوضيح الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية عند تغليب هذه الانتماءات على الانتماء الوطني.

٤- تعزيز المشاركة: وهي تعتبر بمثابة أحد واجبات المواطن التي تسهم في الحفاظ على حقوقه، وتعطيه دورًا في صناعة القرارات المتعلقة به. ويكمن دور مؤسسات التنشئة ومؤسسات التمكين في تعريف المواطنين بأنواع المشاركة السياسية وأهميتها، والقوانين التي تنظمها، والمجالس التي تتم من خلالها والشروط التي تحكمها.

وفي هذا الإطار، يستهدف تعليم المواطنة أربعة مستويات أساسية، هي (رضوى عمار، ٢٠١٤، ١٣):

- المستوى الوطني: ويعنى بتعزيز الانتماء للوطن، والمحافظة على مكتسباته ومنجزاته، وإدراك طبيعة النظام السياسي، واحترام القوانين والتشريعات في الدولة، وتقدير أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية، وحب الصالح العام، والاهتمام بالقضايا العامة، وقيم المشاركة السياسية، والتعددية، والمحاسبية، والوعي بالواجبات تجاه الوطن والاستعداد لأدائها.
- المستوى الاجتماعي: ويهدف إلى إدراك طبيعة النظم الاجتماعية والثقافية للجماعات المختلفة في المجتمع، والوعي بالعادات والتقاليد والقضايا والمشكلات السائدة في المجتمع، وتعلم الإدارة السلمية للصراعات والاختلافات الناتجة عن تنوع هذه النظم، وإدراك معنى المسؤولية الاجتماعية السليمة.
- المستوى الشخصي: ويهدف إلى بناء قدرات الأفراد على ضبط النفس، والتسامح سواء على مستوى الفكر والسلوك، والثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية، والوعي بالحقوق الشخصية، والقدرة على الاندماج في المجتمع بما يتطلب ذلك من مواقف وسلوكيات تنفتح على ثقافات المجتمعات المختلفة.
- المستوى المهاري: ويعنى بالتدريب على مهارات التفكير العلمي، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، والحوار البناء، وتقبل نقد الآخرين، والتعلم الذاتي، والتفاوض، وتكوين الائتلافات، وتوظيف المعارف والمهارات المكتسبة في مواقف جديدة.

⊠ مقومات الديمقراطية في التربية

توجد مجموعة من المقومات الأساسية للاتجاه الديمقراطي في التربية من أهمها (محمد نور ومحمد إبراهيم، ٢٠١٢، ٢٩٣):

- نشر المعرفة والعلم بين الناس: فالديمقراطية تتيح للناس حسن استغلال ما يملكون من مواهب وقدرات تمكنهم من العمل والإنتاج.
- رفض سيطرة الطبقة الواحدة: أي أن الديمقراطية السياسية تقوم على مبدأ سلطة مجموعة من الشعب وسيادته، وهذا لا يتم من خلال سيطرة طبقة واحدة.
- المشاركة في اتخاذ القرارات: لابد أن يكون هذا القرار خاضع لمناقشة جماعية، جرت بين أفراد الجماعة، وقيمة المشاركة في الرأي هي أن الفرد الواحد قلما يستطيع أن يحيط بجميع جوانب المسألة الخاصة .
- الابتعاد عن التلقين: فالتلقين مرفوض في ظل التربية الديمقراطية، فهو لا يعلم الأفراد كيف يفكروا وينقدوا، لذا يجب على الديمقراطية أن تخلق مناخًا يتيح للطالب الجامعي أن يكون حرًا من سيطرة المعلم على تفكيره، وألا يرغم الطلاب على قبول أفكاره بدون إقناع أو تفكير، وأن يبتعد عن التعصب الأعمي.
- الحرية المسؤولة: يجب على المعلم أن يعمل على تنشئة أفراد أحرار قادرين على استخدام حرياتهم بكفاءة وقادرين على تجمل المسؤولية الفردية والجماعية.
- تكامل الشخصية :يجب أن يهتم التعليم بتنمية القيم الجمالية والأخلاقية للتأكد من أن كل شخص سوف يصبح قادراً على تنمية طاقاته الكاملة كشخصية فردية متميزة عن غيرها.
- المواطن المنتج: يجب أن يهدف التعليم إلى تنمية مواطنين فاعلين يعملون بشكل نشط على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية على اختلاف مستوياتها من خلال المؤسسات الاجتماعية والديمقراطية.
- الإيمان بقيمة الإنسان وتأكيد أهميته وكرامته واحترام إنسانيته بغض النظر عن جنسه ولونه ومركزه الاجتماعي والاقتصادي والاعتراف بدروه الفعال في صنع التقدم ومواجهة التحديات.
- الإيمان بأن للفرد حقوقاً أساسية بحيث يجب صيانتها وعدم المساس بها، ومن هذه الحقوق حقه في الحياة الذي يعتبر أسمي الحقوق، وتوفير الأمن الشخصي والجماية والمعاملة العادلة، وحق الدفاع عن نفسه وحقه في الحرية الشخصية وحرية التفكير والتعبير عن رأيه في شؤون مختلفة، وأن أي اعتداء على هذه الحريات يعتبر اعتداء على الديمقراطية.
- الإيمان بضرورة النظر إلى الإنسان على أنه غاية في حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق غايات أخرى لا تمت له بصلة وبضرورة مراعاة مصالحة ومطالبه في الحياة الكريمة.
- الإيمان بذكاء الفرد وبقدرة عقله على الإبداع والتغلب على المشكلات التي تواجهه في هذه الحياة وبقدرته على حكم نفسه بنفسه وعلى المشاركة الفاعلة في شؤون مجتمعه، وبأن الناس متساون في المنزلة، وأي تمييز بين الناس على غير أساس من الخلق والعلم والكفاءة يعد خرقا للروح الديمقراطية.
- الإيمان بتساوي جميع الأفراد والمواطنين في الحقوق والواجبات، وبضرورة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين كافة.
- الإيمان بالفروق الفردية بين الناس والتي يمكن أن تكون مصدر تقدم ورخاء لكل من الفرد والمجتمع إذا ما أحسن توجيهها والاستفادة منها، ومن واجب المجتمع أن يهيئ لكل

فرد الفرصة المناسبة من أجل النمو حسب إمكاناته وقدراته وأن يضعه في المكان المناسب لقدراته وخصائصه ورغباته.

وتعد المناهج الدراسية من المداخل الرئيسة لغرس الديمقراطية في المنظومة التعليمية، لذا اهتمت الدراسة الراهنة بما رصدته إحدى الدراسات التي حاولت تعرف موقف المناهج من قضايا حقوق الإنسان بصفة عامة والديمقراطية خاصة، فأحصت جميع أنواع الحقوق وصنفتها ثم حللتها وعلقت على السياق الذي وردت فيه، وانتهت إلى جملة من الاستنتاجات يمكن اختزالها في ثلاث أفكار رئيسة ،أولاً :أن معظم التكرارات الواردة عن مفاهيم حقوق الإنسان، صريحة كانت أم ضمنية، تدور حول مبادئ الكرامة والحرية والتضامن والتسامح في حين أن حجم المعلومات والمفاهيم المتصلة بالعدالة والمساواة، وخاصة الحقوق السياسية متواضعة جداً. ثانيًا: اختفاء الحقوق ذات المضمون السياسي من الكتب المدرسية، وكذلك الحقوق التي محورها الحرية ذات الدلالة السياسية، فهي إما مفرغة من محتواها السياسي مثل الحق في حرية الرأي والتعبير ، وإما غائبة تمامًا مثل الحق في الاجتماع السلمي ، وحق الانضمام للنقابات والجمعيات القانونية. وثالثًا فيما يتعلق بالديمقراطية كنظام للحكم، لم يرد في شأنها ما يشير إلى اتخاذها كقاعدة للممارسة السياسية السلمية وتربية النشء على اعتماد الانتخاب الحر النزيه لاختيار ممثلي الشعب، أو إشراك الشعب في تقرير السياسات وحرية اتخاذ القرار ودعم التنمية في كل أبعادها، ذلك أن أكبر ضامن للممارسة السياسية السلمية هو أن يتربى جيل واع بأساليب الممارسة الديمقراطية ومؤمن بها(المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ص ١٨).

وبصفة عامة فالمناهج وأساليب التدريس لا تشجع على الإبداع في إطار تعددي، إذ يتبع معظم الأساتذة أسلوب التلقين الذي لا يتيح المجال أمام الطلاب للإبداع الذاتي والبحث والتعبير عن وجهات نظر مختلفة عما يطرحه الأساتذة، إضافة إلى ذلك فإن المناهج وخاصة تلك المرتبطة بالعلوم السياسية أو الثقافة الوطنية هي مناهج كلاسيكية لا تراعي تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والمشاركة ويتم صياغتها بأسلوب توجيهي واضح (محمد الحسيني، ٢٠١٢، ٩).

☒ مبادئ تعليم الديمقراطية

وقد اعتمد الاتحاد البرلمانى الدولى الإعلان العالمى بشأن الديمقراطية ويبدأ الإعلان بمبادئ أساسية، هي(عبدالله بيومي، ٢٠١٢، ٧٥):

- الديمقراطية هي مثل أعلى معترف به من الجميع يستند إلى القيم المشتركة بين الناس فى كل مكان بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.
- وترمى الديمقراطية كغاية مُثلى إلى حماية وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية، وبعث العدل الاجتماعى، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- والديمقراطية نظام سياسى يُمكن الناس وأن يختاروا بحرية حكومة فعالة وأمينة وشفافة وخاضعة للمساءلة.
- وتستند الديمقراطية إلى مبدأين أساسيين: المشاركة والمساءلة. فلكل فرد الحق فى أن يشارك فى إدارة الشؤون العامة. كذلك لكل فرد الحق فى الحصول على معلومات بشأن أنشطة الحكومة، وتقديم التماس إلى الحكومة والسعى للانتصاف من خلال آليات إدارية وقضائية محايدة.
- والديمقراطية الحقة تفترض سلفاً وجود شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة فى إدارة شؤون المجتمع. والديمقراطية لا تنفصم أيضاً عن حقوق الإنسان وتقوم على أساس سيادة القانون التى تضمنها مؤسسات قضائية وآليات رقابية محايدة وفعالة.
- ويحدد الإعلان الشروط المسبقة للحكم الديمقراطى مؤكداً على الحاجة إلى وجود مؤسسات ذات هياكل مناسبة وتعمل بشكل جيد.

- إن وجود برلمان يمثل جميع قطاعات المجتمع هو أمر جوهرى، إذ يجب أن تكون لديه سلطات مؤسسية ووسائل عملية للتعبير عن إرادة الناس بواسطة تشريع أعمال الحكومة وممارسة الرقابة عليها. ومن السمات الرئيسة لممارسة الديمقراطية إجراء انتخابات حرة ونزيهة بانتظام استنادا إلى اقتراع سرى عامٍ يُجرى على أساس المساواة.
- كما أن وجود مجتمع مدنى نشط هو أمر جوهرى أيضا. فقدرة المواطنين على التأثير فى حكم مجتمعاتهم ورغبتهم فى القيام بذلك ينبغى ألا تعتبر أمرا بديهيا، ومن الضرورى تهيئة الظروف التى تفضى إلى ممارسة الحقوق التشاركية ممارسةٍ حقيقة.
- ويجب أن يكون المجتمع ملتزما بتلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الفئات حرمانا لضمان مشاركتها فى ممارسات الديمقراطية. بل إن المؤسسات والعمليات الضرورية لأى ديمقراطية يجب أن تتضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع. ويجب أن تدافع عن التنوع والتعددية وحق الاختلاف داخل مجتمع متسامح.
- إن الديمقراطية تكون دومًا عملية قابلة للتقدم، وحالة أو وضع قابلين للتحسين باستمرار. وإدامة الديمقراطية معناها تغذية وتعزيز ثقافة ديمقراطية من خلال جميع الوسائل المتاحة للتعليم.

☒ آليات الممارسة الديمقراطية بالمدرسة

حتى يتحقق المناخ الديمقراطي في المؤسسة التربوية، فلابد من التفكير في الممارسات الإدارية، حيث إن الإدارة في ظل الديمقراطية تصبح عملية إنسانية اجتماعية تربوية، تعنى بالفرد وتحترم شخصيته، وتقوم الإدارة الديمقراطية على الأسس الآتية (رولا عبدالرحيم، ٢٠٠٧، ١٧):

- الاعتراف بالفروق الفردية بين الطلبة والسماح لكل طالب بتنمية ما لديه من قدرات واستعدادات وميول في إطار الفلسفة التربوية للمؤسسة التعليمية.
- تنسيق الجهود بين العاملين والطلبة بحيثٍ تصبح المؤسسة التعليمية أسرة واحدة متعاونة من أجل تحقيق أهدافها، بدلاً من العمل كأفراد يعوزهم التنسيق والتوجيه.
- المشاركة الواسعة من قبل الطلبة والعاملين في تحديد السياسات والبرامج، مما يزيد من معنويات الأفراد ومستوى دافعيتهم نحو العمل .
- إنشاء علاقات إنسانية سليمة بين الطلاب والعاملين والمجتمع، قوامها احترام شخصية الفرد وأفكاره، وخلق الشعور بالانتماء والولاء والثقة المتبادلة بين المجموعة .

ويمكن أن يتم التثقيف الديمقراطي الاجتماعي والسياسي للطلاب في المدرسة من خلال ممارسة الآليات الآتية(فؤاد أحمد، ٢٠١٣، ١٠٤):

- تنمية التزام الطلاب تجاه قيم الحرية واحترام الحكومة الممثلة ومسئولية الفرد عن تحقيق مصلحة الآخرين.
- التركيز على تنمية مهارات الاتصال للطلاب.
- تنمية قدرة الطلاب على المشاركة بفعالية في جماعات اتخاذ القرار المتنوعة.
- تنمية قدرة الطلاب على المشاركة في حل النزاعات بطريقة علمية.
- تنمية فهم الطلاب لأهمية الحوار الحر والمفتوح .
- تعاون التربويون في اتخاذ القرار .
- تعمل المدرسة كنموذج يوجه الطلاب نحو ممارسة المثل والمبادئ الديمقراطية في المدرسة.

- تشجيع الطلاب لممارسة الحق الديمقراطي في المخالفة أو المعارضة وفقا لضميرهم الشخصي. كما يمكن التأكيد على العناصر الأساسية للتعليم من أجل الديمقراطية .
- التركيز المستمر والمنظم على تدريس وتعلم المفاهيم الديمقراطية والحكومة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي، والمعايير التى يتم في ضوئها التمييز بين الحكومات والمجتمعات الديمقراطية وغيرها .
- المعرفة بالدستور ومؤسسات الحكومة الديمقراطية والمجتمع المدني الذى يعيش فيه الطلاب.
- تنمية قدرة الطلاب على تطبيق واستخدام المعرفة في التفكير والمشاركة بفعالية في الديمقراطية .
- تنمية الفضائل المدنية والتصرفات السلوكية للمواطن الصالح في ظل الديمقراطية.
- الربط والتكامل المنظم للمعارف الأساسية والمهارات والميول في المنهج والتعلم المقدم للطلاب .
- تدريس المعارف والمهارات والاتجاهات الديمقراطية من خلال المنهج المقدم في المدرسة.
- إشراك الطلاب فى الأنشطة اللاصفية وربطها بخبرات التدريس والتعلم الرسمي المطلوبة فى المنهج والتى تدار من خلال المعلمين في الفصول الدراسية.

إجراءات الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة وعينته

تمثل مجتمع الدراسة في جميع طلبة مدارس التعليم العام بمراحله الثلاث- الابتدائي والإعدادي والثانوي- بمحافظة الجيزة، والذين يتجاوز عددهم حاجز المليون وثلاثمائة ألف وفقا لآخر الإحصاءات (كتاب الإحصاء السنوى، ٢٠١٨). وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية؛ كعينة ممثلة لمجتمع الدراسة. حيث تم توزيع أداة الدراسة على (٧٥٠) مفردة، عاد منها (٦٩٠)، الصالح منها لأغراض البحث العلمي (٥٨٥) استبانة. والجدول (١) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة (الجنس، المرحلة التعليمية، المشاركة في الأنشطة المدرسية).

جدول(١) توزيع أفراد العينة وفقا لمتغيرات الدراسة

م	متغيرات الدراسة		العدد	النسبة٪
١	الجنس	ذكر	٣١٥	٥٣.٨
		أنثي	٢٧٠	٤٦.٢
٣	المرحلة التعليمية	الابتدائية	٢٢٥	٣٨.٤
		الإعدادية	٢٠٠	٣٤.٢
		الثانوية	١٦٠	٢٧.٤
٤	المشاركة في الأنشطة المدرسية	أشارك	٢٥٠	٤٢.٧
		لا أشارك	٣٣٥	٥٧.٣
الإجمالي			٥٨٥	١٠٠

ومن الجدول (١) يتضح وجود غلبة فيما يتعلق بتمثيل فئة الذكور عن فئة الإناث في متغير الجنس، وفئة الابتدائي في متغير المرحلة التعليمية. ويدل ما سبق على صدق تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

أداة الدراسة

قام الباحث ببناء وتطوير أداة (استبانة) لتعرف واقع الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في محافظة الجيزة من وجهة نظر المتعلمين، من خلال دراسة الأدب التربوي والدراسات السابقة، وكل ما له صلة بمتغيرات الدراسة الراهنة. وتكونت الاستبانة من جزئين: الأول، شمل البيانات الأساسية كالاسم (اختياري)، الجنس، المرحلة الدراسية، والمشاركة

في الأنشطة المدرسية. والثاني، شمل عبارات الاستبانة التي تم توجيهها لعينة الدراسة حول واقع الممارسات الديمقراطية بمدارسهم، وأمام كل عبارة ثلاثة مستويات تقيس درجة موافقة أفراد العينة، وهي: موافق بدرجة كبيرة(ثلاث درجات)، موافق بدرجة متوسطة(درجتان)، غير موافق(درجة). وتم اعتماد القاعدة الحسابية التالية لتقدير استجابات أفراد العينة: (١.٠٠: ١.٨٠ قليلة جداً)، (١.٨٠: ٢.٦٠ قليلة)،(٢.٦٠: ٣.٤٠ متوسطة)، (٣.٤٠: ٤.٢٠ كبيرة) ، (٤.٢٠ : ٥.٠٠ كبيرة جداً) .

صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم الاعتماد على صدق المحكمين، حيث عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على الخبراء والمتخصصين (ملحق١). وقد طلب منهم إبداء الرأي حول مدى صحة العبارات، ومناسبتها لمعرفة واقع الممارسات الديمقراطية لدى طلبة مدارس التعليم العام ، مع حرية الحذف والإضافة للعبارات، وبعد أخذ رأي المحكمين وإجراء التعديلات، استقرت الاستبانة في صورتها النهائية. حيث شملت (٦١) عبارة، تم تقسيمها لثلاثة محاور، هي: المعلم والتفاعل الصفي(٣٠) عبارة؛ لكون المعلم أكثر عناصر المنظومة التعليمية احتكاكا وتفاعلا مع المتعلم، ومن ثم تتاح لهما الفرص الكثيرة للممارسة الديمقراطية، الإدارة المدرسية (١٧) عبارة، المنهج وطرق التدريس(١٤) عبارة (ملحق ٢).

ثبات الأداة

تم حساب الثبات بطريقة إعادة الاختبار (Test- Re –test)، إذ تم توزيع الاستبانة على عينة مبدئية من طلبة مدارس التعليم العام، بلغ عددهم (٤٥) طالبًا وطالبة، بخلاف عينة الدراسة، وبعد مضى أسبوعين تم إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة، وبعد ذلك تم حساب معامل الارتباط للأداة وفق معادلة بيرسون التنبؤية، وبلغ معامل ثبات الأداة ككل (٨١.)، وهو معامل ثبات عال يعول عليه. وفيما يتعلق بثبات محاور الاستبانة فقد تم الحصول على المعاملات التالية: المحور الأول: معامل ثبات قدره (٨١.). المحور الثاني: معامل ثبات قدره (٨١.). المحور الثالث: معامل ثبات قدره (٨٠.).

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

فيما يلي أهم نتائج الدراسة الميدانية وذلك بعد تطبيق أداة الدراسة، ومعالجة البيانات إحصائيًا، حيث يتم هنا تعرف واقع الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام من وجهة نظر المتعلمين في ضوء الواقع الفعلي المعاش بمدارسهم، وذلك من خلال ترتيب محاور أداة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ثم ترتيب عبارات كل محور، وأخيراً بيان أثر متغيرات الدراسة: الجنس، المرحلة التعليمية، والمشاركة في الأنشطة المدرسية على استجابات أفراد العينة. وهو ما توضحه الجداول التالية:

جدول (٢) ترتيب محاور أداة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

م	المحاور	عدد عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	المعلم والتفاعل الصفي	٣٠	٣.٧٧	الأول
٢	الإدارة المدرسية	١٧	٣.٦١	الثاني
٣	المنهج وطرق التدريس	١٤	٣.٥١	الثالث

من الجدول السابق يتضح أن محاور الدراسة قد تحققت من وجهة نظر المتعلمين أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة لجميع محاور أداة الدراسة بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (٣.٥١- ٣.٧٧). وهي نتيجة تبدو منطقية ومتوافقة مع الواقع الفعلي الممارس بالمؤسسة التعليمية، وخاصة في ظل رياح التغيير التي طالت كل مناحى الحياة، ومنها عناصر المنظومة التعليمية التي يسعى جميع أفرادها للتحلى بالطابع الديمقراطي داخل المدرسة قولا وفعلا.

كما يتضح من الجدول السابق أن محور المعلم والتفاعل الصفي قد احتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بترتيب محاور أداة الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي

قدره (٣.٧٧). وهو أمر طبيعي؛ لكونه المحور الأهم والأكبر، فالمعلم هو عصب العملية التعليمية، ومركز نجاحها، وعليه توضع الآمال لتحقيق الأهداف التربوية وإن قلت الموارد المادية.

فهو بالنسبة للمعلم القائد والقدوة، وكل ما يقوم به من تفاعلات مع المتعلمين يؤثر في شخصيتهم على المدى القريب والبعيد. في حين جاء محور الإدارة المدرسية في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب محاور الدراسة من وجهة نظر أفراد العينة بمتوسط قدره (٣.٦١). وهو ما يمكن تفسيره من خلال أهمية الإدارة وعملياتها المختلفة في توفير بيئة ديمقراطية داخل المدرسة، فالإدارة المدرسية وما تقوم به من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم لكافة الأنشطة الصفية واللاصفية يسهم بصورة رئيسة في تنشئة المتعلمين على الحياة الديمقراطية السليمة.

وفي المرتبة الأخيرة جاء محور المنهج وطرق التدريس بمتوسط قدره (٣.٢٨)، وذلك من وجهة نظر العينة. وهو الأمر الذي يمكن تبريره بوعى أفراد العينة بأهمية الدور الذي يؤديه المنهج وطرق التدريس في غرس الممارسات الديمقراطية في سلوكيات المتعلمين سواء تم ذلك بثورة صريحة مباشرة أم ضمنية .

وهي نتائج تتفق مع أشارت إليه دراسة **(عبد الله بيومى، ٢٠١٢)** من تأكيد إدارة المدرسة على مشاركة الطلاب والمدرسين في وضع قواعد التعليمات الخاصة بالسلوك الملائم، وتعريف أولياء الأمور بها والتأكيد على مساندتهم لها، ومساعدة المدرسة في التأكد من التزام الطلاب وطاعتهم لتلك القواعد (مراقبة سلوكهم)، جعل المدرسة نموذجًا للممارسة الديمقراطية التي تتيح للطلاب أن يتفهموا ماهية حقوقهم وواجباتهم وكيف أن ممارسة حرياتهم تُحدها ممارسة الآخرين لحقوقهم وحرياتهم، إعداد مواثيق للمجتمع المدرسى وإقامة برلمانات للطلاب وألعاب محاكاة لسير عمل مؤسسات ديمقراطية وصحف مدرسية وتدريبات لحل النزاعات بعيدًا عن العنف، أن تعمل إدارة المدرسة على توفير الثقة بين الطلاب والمعلمين، وأن تؤكد الاحترام المتبادل بينهم، أن تعمل إدارة المدرسة على تسهيل وصول الطلاب إلى المسؤولين للتعبير عن آرائهم وتحقيق مطالبهم العادلة، أن تعمل إدارة المدرسة على إطلاع ولى أمر الطالب على نتائج الاختبارات التي تؤديها المدرسة ومناقشته فى مدى تقدمه فى الدروس.

وفيما يتعلق بترتيب عبارات كل محور من محاور الأداة فالجداول التالية توضح ذلك.

جدول(٣) ترتيب عبارات محور المعلم والتفاعل الصفي من وجهة نظر عينة الدراسة

م	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	يحترم المعلم جميع الطلبة دون تمييز	٣.٩٦	الرابع
٢	يطبق المعلم الحضور والغياب على جميع الطلبة بالتساوي	٣.٩٧	الثالث
٣	يساوي المعلم بين الطلاب في توزيع الواجبات الخاصة بالمادة الدراسية	٤.٣٢	الأول
٤	يقدم المعلم خبراته وإرشاداته لجميع الطلبة دون تمييز	٣.٨٠	السابع
٥	يُقوم المعلم الطلبة من خلال أساليب تقويم مختلفة	٣.١٤	التاسع عشر
٦	يعامل المعلم الطلبة بعدالة بغض النظر عن معتقداتهم الدينية	٣.٩٢	الخامس
٧	يعامل المعلم الطلبة بعدالة بغض النظر عن إمكاناتهم المادية	٣.٨١	السادس
٨	يعامل المعلم الطلبة بعدالة بغض النظر عن جنسهم	٤.٠٣	الثاني
٩	يراعي المعلم الفروق الفردية بين الطلبة	٣.٢٧	السادس عشر
١٠	يتقبل المعلم مناقشة الطلبة في الدرجة التي حصلوا عليها بالامتحان	٢.٧٢	الثامن والعشرون
١١	يتقبل المعلم الطلبة في انتقاداتهم الموجهة لأسلوب عرضه للمادة الدراسية	٣.٠٥	الثالث والعشرون
١٢	يشجع المعلم الطلبة على المشاركة في الدرس بالأسئلة والاستفسارات	٣.٧٢	الثامن
١٣	يقبل المعلم أعذار الطلبة إذا كانت مقنعة	٢.٨٨	الخامس والعشرون
١٤	يستقبل المعلم الطلبة في مكتبه برحابة صدر	٣.٠٩	الحادي والعشرون
١٥	يراعي المعلم ظروف الطلبة دون إخلال بالعدل والمساواة	٣.٥٢	الحادي عشر
١٦	يتيح المعلم للطلبة حرية التعبير عن آرائهم	٣.٢٩	الخامس عشر
١٧	ينوع المعلم في أساليب التدريس لتناسب جميع الطلبة	٣.٣٧	الرابع عشر
١٨	يشجع المعلم الطلبة على الاستفسارات عما يحتاجونه	٣.١٨	الثامن عشر
١٩	يوفر المعلم للطلبة الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية وصراحة	٣.٥١	الثاني عشر
٢٠	يأخذ المعلم بمقترحات الطلبة فيما يتعلق بتطوير أسلوب تدريسه	٢.٧٨	السابع والعشرون
٢١	يستمع المعلم لآراء الطلبة حول تنفيذ المنهج بشكل دوري	٣.٠٧	الثاني والعشرون
٢٢	يشجع المعلم الطلبة على المشاركة في عرض المادة التعليمية داخل الفصل	٣.٢٢	السابع عشر
٢٣	يأخذ المعلم بآراء الطلبة في تحديد مواعيد الامتحانات	٢.٠٧	الثلاثون
٢٤	يشجع المعلم الطلبة على المشاركة في حل المشكلات التعليمية والعامة	٢.٤٩	التاسع والعشرون
٢٥	يُعلم المعلم الطلبة بخطة التدريس الخاصة بالمنهج من خلال الحصة الأولى	٢.٨٣	السادس والعشرون
٢٦	يقنع المعلم الطلبة برأيه دون أن يفرضه عليهم	٣.١٠	العشرون
٢٧	يوجه المعلم الطلبة عندما يقصرون في أداء واجباتهم	٣.٤٥	الثالث عشر
٢٨	يستخدم المعلم أسلوب الترغيب والترهيب في ضبط سلوك الطلبة بالفصل الدراسي	٣.٥٨	العاشر
٢٩	يستخدم المعلم عبارات التشجيع أثناء الحصة	٣.٦١	التاسع
٣٠	يضفي المعلم جو من المرح والمتعة أثناء التفاعل الصفي	٢.٩٤	الرابع والعشرون

من الجدول السابق يتضح أن عبارات محور المعلم والتفاعل الصفي قد تحققت بدرجات متفاوتة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. فقد تحققت العبارة (٢٣) بدرجة قليلة، في حين تحققت العبارات (٥، ٩- ١١، ١٣-١٤، ١٦- ١٨،٢٠-٢٢، ٢٤- ٢٦، ٣٠) بدرجة متوسطة، أما العبارات (١-٢، ٤، ٦- ٨، ١٢، ١٥، ١٩، ٢٧- ٢٩) فتحققت بدرجة كبيرة، في حين تحققت العبارة (٣) بدرجة كبيرة جداً. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (**علي وطفة وسعد الشريع، ٢٠٠٠**)، والتي

أوضحت انخفاض وتيرة التفاعل بين الطلبة والأساتذة، وغياب العلاقة الديمقراطية المتوازنة بينهم، وتمثل العلاقات بين الأساتذة والطلبة، صورة من صور العلاقات التسلطية.

كما يتضح أن العبارة (٣) والتي تنص على "**يساوي المعلم بين الطلاب في توزيع الواجبات الخاصة بالمادة الدراسية**"، قد جاءت في المرتبة الأولي بالنسبة لترتيب عبارات المحور، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبمتوسط حسابي قدره (٤.٣٢)، وهي نتيجة منطقية؛ لكون الواجبات والتكليفات الخاصة بالمواد الدراسة وخاصة المنزلية منها يتساوي فيها جميع المتعلمين، ونادرًا ما يطلب المعلم من متعلم بعينه تكليفا محددًا إلا في الضرورة القصوي. ومن ثَم فمن الطبيعي أن يشعر المتعلمون بالمساواة في هذه الممارسة، ويجعلوه تحتل مقدمة الممارسات المحققة للحياة الديمقراطية داخل المؤسسة التعليمية.

وجاءت العبارة (٨) والتي تنص على "**يعامل المعلم الطلبة بعدالة بغض النظر عن جنسهم**" في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات المحور، بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٣)، حيث توافقت عينة الدراسة على جعل هذه الممارسة في المرتبة الثانية، بما يشير لعدالة تعامل المعلم مع المتعلمين بصرف النظر عن كونهم بنين أو بنات وخاصة في المؤسسات التعليمية المشتركة التي تجمع بين البنين والبنات. وهي من الممارسات المهمة في تنشئة المتعلمين على قبولهم للآخر المختلف عنهم جنسيًا، بصورة تجعلهم يمارسون معه ممارسات ديمقراطية في المستقبل قائمة على العدالة والمساواة والتعاون البناء.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (٢٣) والتي تنص على "**يأخذ المعلم بآراء الطلبة في تحديد مواعيد الامتحانات** "، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قدره (٢.٠٧)، وهي نتيجة طبيعة لكون الامتحانات غالبًا ما تحدد مواعيدها من قبل جهات أعلى وخارجية ممثلة في الإدارة والمديرية التعليمية، وإن كان من الأفضل أن يشارك المتعلمون في تحديد التوقيتا ت المخصصة لبدء الامتحانات سواء الشهرية أو الفصلية، حتى ولو كان ذلك بشكل مبدئي مقترح؛ ليشعر المتعلمون بأنهم مشاركين وفاعلين في كل ما يتعلق بمستقبلهم التعليمي، وأن القرارات الناجحة هي التي تبني من خلال الشورى في صنعها .

أما فيما يتعلق بترتيب عبارات محور الإدارة المدرسية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فيوضحها الجدول التالي:

جدول(٤) ترتيب عبارات محور الإدارة المدرسية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	تتيح إدارة المدرسة المشاركة فى ممارسة الحكم الذاتى.	٣.٣٧	الأول
٢	تتيح الإدارة حرية التعبير عن الرأي	٢.٧٧	الخامس عشر
٣	تعقد الإدارة ندوات وحلقات نقاش لتعليم آداب الحوار وتقبل الآخر	٣.٠٨	الحادي عشر
٤	توعي الإدارة الطلاب بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم.	٣.١٠	التاسع
٥	تشجع الإدارة الطلاب على الانفتاح على الآخر	٢.٧٣	السادس عشر
٦	تتيح الإدارة فرصة مناقشة الأحداث الراهنة والتعليق عليها بحرية.	٢.٨٥	الثالث عشر
٧	تعامل الإدارة الطلاب بصورة عادلة بعيدة عن التحيز بسبب الدين أو النوع أو الوضع الاجتماعى.	٣.٢٠	السادس
٨	تسمح الإدارة بنشر كافة الآراء فى صحيفة المدرسة ومجلة الحائط.	٣.٠٩	العاشر
٩	توفر الإدارة أنشطة للطلاب لإكسابهم قيم تحمل المسؤولية والتعاون...	٣.٢٩	الثالث
١٠	تقوم الإدارة بتدريب الطلاب ليكونوا مواطنين صالحين.	٣.٢٢	الخامس
١١	تعمل الإدارة على جعل المدرسة ميدانا لممارسة الديمقراطية	٣.١٩	السابع
١٢	تتيح الإدارة الفرصة لإقامة برلمانات للطلاب وألعاب محاكاة لمؤسسات ديمقراطية .	٢.٧٩	الرابع عشر
١٣	توفر الإدارة فرصًا تعليمية متساوية لجميع الطلاب من أجل ديمقراطية التعليم.	٢.٦٢	السابع عشر
١٤	تتيح الإدارة الفرصة للطلاب لمناقشة الاتجاهات بشأن الإصلاحات الجديدة فى المجتمع.	٢.٩٨	الثاني عشر
١٥	تشجع الإدارة الطلاب على إجراء البحوث ذات الصلة بالأحداث الجارية.	٣.٢٨	الرابع
١٦	تتيح الإدارة فرصة ممارسة الرياضة لتعويد الطلاب التعاون وتحمل المسؤولية.	٣.١٧	الثامن
١٧	تقيم الإدارة المعارض الفنية والأدبية للتعبير عن الأحداث الجارية	٣.٣٣	الثاني

من الجدول السابق يتضح أن جميع عبارات محور الإدارة المدرسية قد تحققت بدرجات متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٢.٦٢- ٣.٣٧). وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج دراسة(**دلال عبد الواحد، ٢٠٠٦**)، من أن هناك قصورًا من جانب الإدارة المدرسية في إفساح المجال للطلبة وأولياء الأمور للمشاركة في النظام التعليمي، وتوفير المناخ الذي يشجع على المشاركة المجتمعية والممارسات الديمقراطية في المجال التعليمي، وإفساح مجال من الحرية داخل المجتمع المدرسي لتأكيد قيم المشاركة.

كما يتضح أن العبارة (١) والتي تنص على "**تتيح إدارة المدرسة المشاركة فى ممارسة الحكم الذاتى**"، قد جاءت في المرتبة الأولي بالنسبة لترتيب عبارات المحور، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبمتوسط حسابي قدره (٣.٣٧)، وهي نتيجة منطقية؛ حيث تتيح إدارة المدرسة بعض الممارسات التي تشعر المتعلمين بقيادتهم لدفة الأمور وخاصة داخل فصولهم مثل انتخابات رائد الفصل، ومسؤولي اللجان والأنشطة الطلابية المختلفة، وكذا انتخاب اتحاد طلاب المدرسة، فكل هذه الممارسات تجعل المتعلمين يعيشون في جو ديمقراطي بناء يؤهلهم لحياة ديمقراطية نيابية بالمستقبل .

وجاءت العبارة (١٧) والتي تنص على "**تقيم الإدارة المعارض الفنية والأدبية للتعبير عن الأحداث الجارية**"، في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات المحور، بمتوسط حسابي قدره (٣.٣٣)، وهي نتيجة تؤكد وتدعم ما سبق، حيث تستغل الإدارة المدرسية كل الأحداث الجارية وتوظفها في تنمية وغرس الممارسات الديمقراطية في نفوس المتعلمين، فعلى مدار العام الدراسي هناك العديد من الأحداث والمناسبات التي توظفها الإدارة المدرسية في ربط المتعلمين بمجتمعهم ووطنهم وتنمية الحس الوطني وغرس روح الانتماء والولاء في نفوسهم.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (١٣) والتي تنص على "**توفر الإدارة فرصًا تعليمية متساوية لجميع الطلاب من أجل ديمقراطية التعليم**"، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قدره (٢.٦٢)، وهي نتيجة طبيعية؛ لكون التعليم بالمجان والإلزامي للجميع خلال سنوات هذه المراحل التعليمية، وهو ما جعل العبارة رغم أهميتها تحتل المرتبطة الأخيرة في الترتيب بالنسبة لممارسات الإدارة المدرسية المحققة للحياة الديمقراطية داخل المدارس .

أما فيما يتعلق بترتيب عبارات محور المنهج وطرق التدريس من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فيوضحها الجدول التالي.

جدول(٥) ترتيب عبارات محور المنهج وطرق التدريس من وجهة نظر عينة الدراسة

م	عبارات المحور	المتوسط الحسابي	الترتيب
١	تزويد الطلبة بتوصيف المنهج الدراسي في بداية الدراسة	٣.٣١	الرابع
٢	الالتزام ببداية وقت الحصة ونهايتها	٣.٤٥	الثاني
٣	تقديم تغذية راجعة / تعليقات على واجبات وأنشطة الطلبة	٣.٦٠	الأول
٤	مشاركة الطلاب في عرض الدرس	٢.٩٣	التاسع
٥	الحوار والنقاش أساس العملية التعليمية	٣.٣٢	الثالث
٦	مناقشة الطلاب لصعوبات المادة الدراسية	٣.١٦	السادس
٧	يتاح للطلبة فرصة تقييم المادة الدراسية	٣.٢٥	الخامس
٨	يتاح للطلبة فرصة تقييم أداء المعلم	٣.٠١	الثامن
٩	إقامة أنشطة لا مدرسية (رحلات وزيارات ...) للطلاب	٢.٧٠	الثاني عشر
١٠	توضيح كل جديد من المعارف المتعلقة بالمادة الدراسية	٢.٩٠	العاشر
١١	تقسيم الطلبة في مجموعات تعلم تعاونية	٢.٨٤	الحادي عشر
١٢	تحدد الأنشطة اللاصفية للمادة بعد الاستماع لآراء الطلبة.	٢.٤٤	الرابع عشر
١٣	يأخذ الطلبة دورًا كبيرًا في مناقشة أي أمر له علاقة بالمنهج.	٣.٠٩	السابع
١٤	تشجيع الطلبة على ممارسة مهارات البحث العلمي في إنجاز الواجبات الخاصة بالمنهج.	٢.٦٨	الثالث عشر

من الجدول السابق يتضح أن عبارات محور المنهج وطرق التدريس قد تحققت بدرجات متفاوتة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. فقد تحققت العبارات (١٢) بدرجة قليلة، وتحققت العبارات (٢، ٤- ١١، ١٣-١٤) بدرجة متوسطة، في حين تحققت العبارتين (١، ٣) بدرجة كبيرة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (**علي وطفة وسعد الشريع، ٢٠٠٠**)، أن المقررات لا تؤدي دورها في بناء وعي طلابي ديمقراطي، وأن هذه المقررات تحتاج إلى تطوير يمكنها من أداء هذا الوعي الديمقراطي؛ بسبب سيادة مبدأ التلقين في التدريس، وغياب المنهجية التي تؤدي إلى بناء الذهنية النقدية الإيجابية.

كما يتضح أن العبارة (٣) والتي تنص على "**تقديم تغذية راجعة / تعليقات على واجبات وأنشطة الطلبة**"، قد جاءت في المرتبة الأولي بالنسبة لترتيب عبارات المحور، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبمتوسط حسابي قدره (٣.٦٠)، وهي نتيجة منطقية تدعم نتيجة المحور الأول الخاص بالمعلم والتفاعل الصفي القائم في مجمله على ما تتيحه المقررات والمناهج الدراسية من ممارسات تنمي روح الديمقراطية في نفوس النشء؛ حيث إن قيام المعلم بتصويب ما قام به المتعلمون من تكليفات وواجباتهم يشعرهم بأهميتها ومدي مصداقية المعلم، والتزامه بما كلف المتعلمين به، ويمزج في ذهنهم أهمية الربط بين القول والفعل.

وجاءت العبارة (٢) والتي تنص على "**الالتزام ببداية وقت الحصة ونهايتها**"، في المرتبة الثانية بالنسبة لترتيب عبارات المحور، بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٥)، وهي نتيجة تعبر عن مدى التزام

معلمي مدارس التعليم العام بالوقت المخصص للبدء والانتهاء بالنسبة للحصص الدراسية، وهو الأمر الذي يعمق روح الالتزام والانضباط في نفوس المتعلمين، ويشعرهم بقيمة الوقت والدور المهم الذي يؤديه في مستقبلهم وتحقيق طموحاتهم.

وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة (١٢) والتي تنص على "**تحدد الأنشطة اللاصفية للمادة بعد الاستماع لآراء الطلبة**"، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بمتوسط حسابي قدره (٢.٤٤)، وهي نتيجة تدعم التوجه العام لأفراد عينة الدراسة؛ حيث يندر تكليف المتعلمين بأنشطة لاصفية؛ نظرًا لضيق الوقت المتاح أمام المتعلمين، والذي يتم شغله بالأنشطة والواجبات الصفية. وإن كانت النتيجة تشير للحاجة الماسة لإشراك المتعلمين في تحديد ما يتم تكليفهم به من أنشطة صفية ولاصفية.

أما عن أثر متغيرات الدراسة على استجابة أفراد العينة فالجداول التالية توضح ذلك.

جدول (٦) أثر متغير الجنس على إجمالي استجابات أفراد الدراسة بالنسبة لمحاور الدراسة

المحور	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	د ح	المعنوية
المعلم والتفاعل الصفي	ذكر	٩٧.٨٥	٢١.٩٧	-١.٦٢٦	٥٨٣	.١٠٤
	أنثي	١٠٠.٧٠	١٨.٢٣			
الإدارة المدرسية	ذكر	٥٨.٩٢	١٤.٨٠	٧.١٦١	٥٨٣	.٠٠٠
	أنثي	٤٩.٢٢	١٥.١١			
المنهج وطرق التدريس	ذكر	٤٥.٩٤	١٠.٠٢	٤.٦٨٦	٥٨٣	.٠٠٠
	أنثي	٤١.٤٠	١١.٠٤			
الإجمالي	ذكر	٢٠٢.٧٢	٤٤.٧٥	٣.٠٤٤	٥٨٣	.٠٠٢
	أنثي	١٩١.٣٣	٤٠.٠٠			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير الجنس (ذكر/ أنثي) وذلك فيما يتعلق باستجابات أفراد عينة الدراسة في محوري الإدارة المدرسية والمنهج وطرق التدريس وبالنسبة لإجمالي المحاور، وهي فروق لصالح الذكور. في حين لا توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوي (٠.٠٥) في استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير الجنس (ذكر/ أنثي) لمحور المعلم والتفاعل الصفي. وهو ما يمكن تفسيره من خلال طبيعة الإطار المجتمعي المحيط بالممارسات الديمقراطية داخل مؤسساتنا التعليمية والذي قد يتيح قدرًا أكبر من المرونة وحرية الحركة والتنقل لصالح الذكور على حساب الإناث. والأمر الذي يدعم هذا التوجه هو أن الفروق جاءت في متغيري الإدارة المدرسية والمناهج وطرق التدريس، ولم تظهر في محور المعلم والتفاعل الصفي الذي يتساوي فيه الجنسان، بل قد تتفوق الإناث فيه على الذكور. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من:(سعود رغيان، ٢٠١٦)، و(مجد مجدي، ٢٠١٤)، و(عامر ياس، ٢٠٠٩)، التي أشارت لوجود فروق لصالح الذكور.

أما عن أثر متغير المشاركة في الأنشطة المدرسية على إجمالي استجابات أفراد الدراسة بالنسبة لمحاور الدراسة فيوضحه الجدول التالي.

جدول(٧) أثر متغير المشاركة في الأنشطة المدرسية على إجمالي استجابات أفراد الدراسة

المحور	المشاركة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	د ح	المعنوية
المعلم والتفاعل الصفي	نعم	١٠١.٩٤	٢٠.٣٩	٢.٢٥٧	٥٨٣	.٠٢٤
	لا	٩٨.٢٨	١٨.٦١			
الإدارة المدرسية	نعم	٥٦.٥١	١٥.٧٢	-٨.٢٤٠	٥٨٣	.٠٠٠
	لا	٤٦.٣٠	١٤.١١			
المنهج وطرق التدريس	نعم	٤٣.٦٠	١١.٩٥	-٢.١٣٣	٥٨٣	.٠٣٣
	لا	٤١.٦٥	١٠.٠٥			
الإجمالي	نعم	١٩٨.٣٩	٤٥.٠٧	-٢.٤٤٣	٥٨٣	.٠١٥
	لا	١٨٩.٨٩	٣٨.٨٢			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوي (٠.٠٥) في استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير المشاركة في الأنشطة المدرسية (أشارك / لا أشارك) وذلك فيما يتعلق باستجابات أفراد عينة الدراسة في جميع محاور الدراسة وبالنسبة لإجمالي محاور الأداة، لصالح

المشاركة. وهي نتيجة منطقية كون المشاركة في الأنشطة المدرسية المختلفة تتيح للمتعلمين العديد من الفرص التي تنمي الممارسات الديمقراطية في سلوكهم. فما بين انتخابات الفصول والمدرسة وجماعات الإذاعة والخطابة والمناظرة وممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والعلمية – وهي الأنشطة التي ذكرتها عينة الدراسة - التي توفر للمتعلمين فرص التعاون والتنافس والعمل الجماعي والالتزام وتنمي فيهم روح القيادة والقدرة على ممارسة العديد من الأدوار المختلفة التي تسهم في تنشئة جيل قادر على خوض غمار المستقبل.

أما عن أثر متغير المرحلة الدراسية على إجمالي استجابات أفراد الدراسة بالنسبة لمحاور الدراسة فيوضحه الجدول التالي.

جدول(٨) تحليل التباين الأحادي لبيان أثر المرحلة الدراسية على استجابات أفراد العينة

المحور		مجموع المربعات	د ح	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
المعلم والتفاعل الصفي	بين المجموعات	٨٩٦١٢.٢٣	٢	٤٤٨٠٦.١١	١٩٨.١١	.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٣١٦٢٦.٦١	٥٨٢	٢٢٦.١٦		
	الإجمالي	٢٢١٢٣٨.٨٤	٥٨٤			
الإدارة المدرسية	بين المجموعات	٧٢٠٩٧.٠٧	٢	٣٦٠٤٨.٥٣	٢٩٥.٥٢	.٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٠٩٩٢.٢٨	٥٨٢	١٢١.٩٨		
	الإجمالي	١٤٣٠٨٩.٣٥	٥٨٤			
المنهج وطرق التدريس	بين المجموعات	٤٣٠٥١.٥٨	٢	٢١٥٢٥.٧٩	٤٦٧.١٤	.٠٠٠
	داخل المجموعات	٢٦٨١٨.٢٥	٥٨٢	٤٦.٠٧		
	الإجمالي	٦٩٨٦٩.٨٤	٥٨٤			
الإجمالي	بين المجموعات	٥٩٢٤٥٨.٥١	٢	٢٩٦٢٢٩.٢٥	٤٠٣.٦٤	.٠٠٠
	داخل المجموعات	٤٢٧١٢٣.٩٨	٥٨٢	٧٣٣.٨٩		
	الإجمالي	١٠١٩٥٨٢.٤٩	٥٨٤			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠٥) في استجابات عينة الدراسة تعزي لمتغير المرحلة الدراسية (الابتدائية/ الإعدادية/ الثانوية) وذلك فيما يتعلق باستجابات أفراد عينة الدراسة في كل محاور أداة الدراسة وبالنسبة للإجمالي، لصالح المرحلة الإعدادية، وهي نتيجة منطقية؛ لكون المرحلة الإعدادية تتوسط سلم التعليم العام، حيث يتميز متعلمي المرحلة الإعدادية بكونهم أنضج من متعلمي المرحلة الابتدائية، ومن ثم ففرص مشاركتهم في الفعاليات التعليمية أكبر منهم، كما أن متعلمي المرحلة الثانوية وخاصة في الصفوف النهائية غالبًا لا يحضروا، ولا يشاركوا في أي فعاليات نتيجة تركيزهم في المذاكرة والامتحانات .

تصور مقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية في مدارس التعليم العام

في ضوء الإطار النظري الذي تم عرضه، وفى ضوء ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج، وما تضمنته نتائج الدراسات السابقة يتم عرض التصور المقترح التالي لتفعيل الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام، وذلك من خلال بيان الظهير الفلسفي لهذا التصور، وأهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها، ومنطلقاته، والمتطلبات الواجب توافرها حتى يمكن تحقيقه.

فلسفة التصور المقترح

ينطلق التصور المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام من ركيزة رئيسة تبنى على أن تهيئة عناصر المنظومة التعليمية التعلمية بمدارس التعليم العام؛ لتوفير بيئة خصبة صالحة لفهم وممارسة ومعايشة الممارسات الديمقراطية يتطلب إحداث تغييرات جذرية في مختلف العناصر الفاعلة في تلك المنظومة، من خلال تبنى الفلسفية الآتية:

- حرية الرأى والتعبير دعمًا للحياة الديمقراطية .

- نشر وتعميم الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية.
- تفعيل الممارسات الديمقراطية، وتوظيفها بكفاءة فى النسيج المجتمعى.
- تبني سياسة تربوية تأخذ بعين الاعتبار أهمية تطوير الفعاليات الديمقراطية عمليًا ونظريًا في المؤسسات التعليمية.
- إبداع نموذج ديمقراطى ذو خصوصية ثقافية للمجتمع المصري .

منطلقات التصور المقترح

يرتكز التصور المقترح على جملة من المنطلقات يمكن إبرازها في:

- سعي كل الدول ومن بينها مصر إلى تعزيز قيم المواطنة لدى مواطنيها، ومن ثَم تعزيز الممارسات الديمقراطية لدي المتعلمين بمدارسها.
- تعزيز قيم الديمقراطية يهدف إلى تحقيق تغيير في سلوك واتجاهات النشء.

أهداف التصور المقترح

يسعى التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الارتقاء بدور المعلم في تنشئة المتعلمين سياسيًا وديمقراطيًا داخل المدرسة وخارجها في إطار المجتمع المحلي المحيط .
- دعم عمليات التحول الديمقراطي في مصر من خلال دعم دور المؤسسات الخدمية ومنها التعليم، ودعم دور المرأة، ودعم عمليات الإبداع والابتكار، واحترام الرأى والرأى الآخر، وغير ذلك من آليات تدعيم العلاقات الإنسانية بين أعضاء المجتمع .

متطلبات تنفيذ التصور المقترح :

يمكن تنفيذ التصور المقترح من خلال ما يلي:

- نشر الوعي لدى أصحاب القرار بأهمية الممارسات الديمقراطية بالمؤسسات التعليمية في تعزيز سلوكيات المواطنة، وذلك من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وإعداد المؤتمرات والندوات وورش العمل.
- تعزيز التعاون بين المدارس والإدارات التعليمية، وتنظيم اجتماعات دورية لتنسيق العمل، والعمل على وضع لائحة موحدة للسلوك الديمقراطي داخل مدارس التعليم العام.
- مضاعفة جهود الدولة نحو الإصلاح الإداري، والعمل على اتباع اللامركزية وتفويض السلطة ومشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات.
- وجود قيادة تعليمية مؤثرة، والتركيز على النواحي الأكاديمية، والمتابعة المستمرة لتقدم الطلاب، وتيسير المدرسة لفرص التنمية المهنية بها، وتوفير وجود مناخ مدرسي إيجابي.
- أن يتصف المتعلم في المدرسة الديمقراطية بالآتي: الميل المتزايد نحو التسامح والعفو، والشعور بالتواصل مع الآخرين، والاهتمام بالبيئة المحيطة في مجتمعه، والتعاون مع الآخرين دون أن ينتظر منهم شيئًا، الميل للتفكير والعمل في مواقع مختلفة، القدرة على التمتع بالوقت والاحتفاظ بأفضل ما في الخبرة، والمشاركة في اتخاذ القرار على مستوى الفصل والمدرسة.
- أن يتصف المعلم في المدرسة الديمقراطية بالآتي : القدرة على توفير بيئة تعلم جيدة، والاهتمام بالمتعلمين ورعايتهم جميعًا، وتشجيع المتعلمين على التفكير والعمل، وتوظيف طرق تدريس تعتمد على نشاط المتعلم، وصقل المهارات اليدوية وتنمية الإبداع لديه،

والمحافظة على حقوق المتعلمين وكرامتهم، واستخدام التفكير العلمى وتشجيع التعلم الذاتي، والانضباط الذاتى.

عناصر التصور المقترح

فيما يلي أهم العوامل المساعدة على تحقيق التصور المقترح، وذلك من خلال بيان الدور الذي يؤديه كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية بمدارس التعليم العام ، وهي:

- **المعلم والتفاعل الصفي**

- تدريب المعلمين على موضوعات حقوق الإنسان وكيفية تدريسها للمتعلمين، وتشجيعهم على فهم كيف أن سلوكهم في المدرسة يجب أن يتوافق مع احترامهم للحقوق التى يُعلمونها.
- أن يبعد المعلم تمامًا عن اتجاهات الإهانة والعنف نحو المتعلمين في المؤسسة التعليمية، التي تسعى لغرس التسامح والتفاهم واحترام الآخرين.
- أن يكون القدوة والمثل الأعلى في السلوك الديمقراطى بالمدرسة. فالمتعلم الذي يتعامل مع معلم ديمقراطى يتجه إلى ممارسة الديمقراطية تلقائيًا.
- أن يسهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يتصرف كمواطن كامل المواطنة، وأن يسهم فى إقامة العدالة الاجتماعية.
- أن يهتم بنفسه ثم بأسرته – والمنطقة التي يعيش فيها ثم مدينته، ودولته وأيضًا بشئون الدول الأخرى.
- أن يلم بالثقافات والأديان الأخرى للشعوب، وأيضًا احترامها والتسامح معها.
- تأهيل المعلمين في كليات التربية ومعاهدها لتمكينهم من ممارسة التعامل الديمقراطي.
- الإعداد المهنى المستمر للمعلم بالمدرسة الديمقراطية، بحيث تتضمن التنمية المهنية تدريب المعلمين على التعامل الديمقراطى مع أعضاء مجتمع المدرسة.
- تزويد المعلمين بمهارات البحث والمناقشة والتقويم والتعاون لحل المشكلات، والقيام بأدوار جديدة كالتخطيط واتخاذ القرارات والتدريس في فصول متعددة المستويات، وطرق الحوار بين الكبير والصغير داخل الفصل وخارجه الذي يسهل نمو المتعلمين وتعلمهم دون ضغط، والتعبير عن رأيهم دون خوف. وأن يجعلهم متعلمين مستقلين يتعلمون بوعى من أجل التعلم لا من أجل الحصول على أعلى الدرجات.

- **الإدارة المدرسية**

- أن تعقد اجتماع عام للمدرسة مع بدء العام الدراسى، بحيث يشترك الجميع في وضع اللائحة الداخلية للمدرسة ونظامها، وتتضمن آليات الثواب والعقاب، وتمكين أى معلم أو متعلم من أن يتقدم بأي اقتراح يتم التصويت عليه.
- تشجيع المتعلمين على الانخراط في ممارسات سياسة بنَّاءة من خلال السماح لهم بحرية الاجتماع والتعبير فى غير أوقات الدراسة (الفسحة- نهاية اليوم الدراسي ...).
- أن تعترف إدارة المدرسة بحق المعلم والمتعلم وأولياء الأمور ليكونوا جزءًا من عمليات صنع القرار.
- التأكيد على مشاركة المعلمين والمتعلمين في وضع قواعد التعليمات الخاصة بالسلوك الملائم، وتعريف أولياء الأمور بها والتأكيد على مساندتهم لها، ومساعدة المدرسة فى التأكد من التزام المتعلمين والتزامهم لتلك القواعد (مراقبة سلوكهم).

- جعل المدرسة نموذجًا للممارسة الديمقراطية التي تتيح للمتعلم أن يفهم ماهية حقوقه وواجباته، وكيف أن ممارسة حرياته تُحدها ممارسة الآخر لحقوقه وحرياته.
- إعداد ميثاق للمجتمع المدرسي، وإقامة برلمانات للمتعلمين وألعاب محاكاة لسير عمل مؤسسات ديمقراطية وصحف مدرسية وتدريبات لحل النزاعات بعيداً عن العنف.
- توفير الثقة بين المتعلمين والمعلمين وأن تؤكد على الاحترام المتبادل بينهم.
- تسهيل وصول المتعلمين إلى قيادات المدرسة؛ للتعبير عن آرائهم وتحقيق مطالبهم العادلة.
- اطلاع أولياء الأمور على نتائج الاختبارات التي تعقدها المدرسة ومناقشتهم في مدى تقدمهم بالدراسة.
- أن يكون لكل مدرسة مجلس إدارة ينتخبه المجتمع المدرسي، من أولياء الأمور والمعلمين والمتعلمين، وكل أصحاب المصالح والمستفيدين من العملية التعليمية.
- أن تعمل المدرسة على تمكين المتعلمين من فهم وممارسة المبادئ الديمقراطية كالمساواة وحقوق الإنسان والحرية وإبداء الرأى من خلال المواقف الحياتية المختلفة.
- إتاحة الفرص أمام المتعلمين لتدريبهم على الحوار السياسي.
- توفير مُناخ من التسامح والاحترام داخل المدرسة تشجيعًا لتنمية الثقافة الديمقراطية.
- توفير السبل أمام المتعلمين وتشجيعهم على المشاركة في عملية صنع القرار.
- تفعيل المناخ الديمقراطى داخل الفصول والمدارس، بحيث يغيب فيها التسلط والقهر من جانب المعلم أو المدير، وترك حرية الاختيار للطالب نفسه فيما يفعله داخل الفصل وداخل المدرسة فى حدود اللوائح والنظم المدرسية، بحيث يختار النشاط الذى يرغب القيام به، ويختار الطريقة التى ينفذ بها ذلك النشاط.
- التأكيد على الجانب الرمزى للديمقراطية الذي يرتكز على حقوق الإنسان وحق المتعلم في أن يكتشف نفسه وحقه ألا يقارن بالآخرين، وأن يختار ما يرغب في تعلمه في الوقت الذي يناسبه وفي المكان الذي يريده.
- أن تؤكد المدرسة على نبذ الكراهية والتعصب والتناحر بين المتعلمين، كما يجب أن تشجع المحبة والتفاهم والحرص على مصالح الآخرين.
- أن تسود المدرسة ثقافة ومناخ ديمقراطى إيجابى، يتمتع في ظله جميع أعضاء المدرسة بالمساندة والدافعية والانتماء. فيتلقى المعلمون في المدرسة دعمًا من خلال معاملة ديمقراطية عادلة، وتدريب وتوجيه يؤدى إلى تنمية المهارات المهنية وصقل الشخصية وإثارة الشعور بالرضا، ويدعم المتعلمين بالمساعدة على حل مشكلاتهم ومعاونتهم على اكتشاف ذواتهم وتحقيق أهدافهم.

- **المناهج وطرق التدريس**

- الارتقاء بأساليب التعلم النشطة وعمل الفريق.
- تطوير الطرق والمناهج من أجل المتعلمين؛ ليتعلموا، ويمارسوا الديمقراطية.
- دمج حقوق الإنسان عبر المناهج الدراسية، ومن هنا تأتى ضرورة تطوير المواد لمساعدة المعلم فى القيام بهذا العمل.
- تمكين المتعلمين من الحصول على التجارب الديمقراطية للدول الأخرى.
- تدعيم قيم الديمقراطية على كافة المستويات المجتمعية والاجتماعية بدءًا من الأسرة، وفى كل مراحل التعليم العام.

- أن تعمل مدارس التعليم العام على ضمان حرية الصحافة المدرسية (صحف الحائط- مجلة المدرسة) وإعطاء ذلك درجة عالية من الأولوية لكى يعبر كل متعلم عن رأيه بحرية تامة.
- تضمين المناهج الدراسية مفاهيم ومعارف حول الديمقراطية مثل: المجتمع الديمقراطى، المدرسة الديمقراطية، الفصل الديمقراطى، والدستور ومؤسسات الحكومة الديمقراطية، المجتمع المدنى الذى يعيش فيه المتعلم.
- تكثيف قيم الديمقراطية في المناهج المدرسية.
- تدريس الدستور المصري في المدرسة ؛ لما ينطوي عليه من قيم ديمقراطية ودستورية
- تشجيع المتعلمين على الاطلاع وإجراء بحوث توضح مفاهيم الديمقراطية، والمواطنة، وتعلم العيش المشترك، والتسامح ومضامينها الخاصة بالسياسة والممارسة.
- تبني طريقة القدوة والمثل الأعلى - في الأسرة والمدرسة والمجتمع-؛ حيث إن نقل الديمقراطية يقتضى استمرار السلوك الديمقراطي وتعاقب الأجيال الممارسين له. فالمتعلم الذي ينشأ في أسرة ديمقراطية، ثم يتعامل مع معلم ديمقراطي يتجه إلى ممارسة الديمقراطية بشكل طبيعي.
- توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب من أجل تحقيق ديمقراطية التعليم، بصورة تحقق العدالة فى إتاحة فرص التعليم أمام الجميع.
- تفعيل التربية الديمقراطية بالمدرسة وذلك بمشاركة جميع المتعلمين في صناعة القرارات ووضع القواعد من خلال الاقتراع عليها في اجتماع المدرسة العام، الذى يتم فيه مناقشة جميع ما يطرأ من قضايا ومشكلات.
- استدامة التدريس والتعلم المتعلق بالمعرفة الديمقراطية في المجتمع المدرسي، وتنمية ميول المتعلمين نحو المشاركة في اتخاذ القرار، وأن يطبق على نفسه أولاً صفات وسلوك المواطن الصالح.
- إشراك المتعلمين في أنشطة إضافية لتعلم وممارسة الديمقراطية، ومناقشة المعلم للمتعلمين حول الأحداث والقضايا الراهنة.
- الاهتمام بطرائق واستراتيجيات التعلم النشط والتعاونى حيث إنه يحقق ممارسة الديمقراطية في الفصل حيث يعوِّد المتعلمين على احترام آراء الآخرين وتقبُّل وجهات نظرهم. كما أنه يجعل المدرسة بيئة تربوية تحقق المساواة وتتمتع بالإنسانية لأنها تهتم بالجميع على اختلاف مستوياتهم وقدراتهم، كما يعمل على إنتاج وجهات نظر بديلة.
- التدريب على الحوار السياسي؛ من أجل تحسين نوعية التعليم للجميع، وتشجيع التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة وإعداد الفرد للمواطنة الايجابية المنفتحة على العالم. وإعطاء أهمية متزايدة للتواصل والتعبير والقدرة على الاستماع والحوار.

المعوقات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح وسبل التغلب عليها :

يمكن إجمال المعوقات التي تواجه تنفيذ التصور المقترح لتفعيل الممارسات الديمقراطية بمدارس التعليم العام في الآتي:

- مقاومة بعض العاملين بمدارس التعليم العام أو ترددهم في التطوير أو انشغال المديرين في كافة المستويات الإدارية بالمشكلات اليومية الروتينية. ويمكن التغلب على ذلك من خلال تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو تطوير قدرات المديرين نحو الممارسات الديمقراطية، وحث العاملين على تطبيق الديمقراطية بمدارس التعليم العام.

- ضعف إدراك قيادات مدارس التعليم العام لأهمية الممارسات الديمقراطية في التطوير المنشود بالعملية التعليمية. ويمكن التغلب على ذلك من خلال عقد الندوات وتقديم الدروس وورش العمل للتوعية حول أهمية مواكبة مدارس التعليم العام للمستجدات الدولية في مجال الإدارة بما يتواكب مع نظيراتها في الدول المتقدمة.
- ضعف كفاية المعلومات، وقصور استراتيجيات التنمية المهنية. ويمكن التغلب على ذلك من خلال تنفيذ فرق عمل مستدامة يتعاون العاملون بالمدرسة بواسطتها على تفعيل الممارسات الديمقراطية للمديرين، وعقد دورات تدريبية ومستمرة لمديري المدارس لتعزيز كفاياتهم الفنية والإدارية لمواجهة التطورات المستقبلية وكذلك رفع كفاياتهم في مجالات تطور العاملين في المدرسة.
- ضعف التعاون بين مدير المدرسة والعاملين فيها في صياغة رؤية مشتركة وخطة للتقويم الذاتي للمدرسة. ويمكن التغلب على ذلك من خلال التنوع في أساليب التقييم المستخدمة بالمدرسة، وأهمية قيام الإدارات التعليمية بتعزيز روح العمل التعاوني بين المديرين، وتشجيعهم على تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم في مجال العمل المدرسي.

المراجع

١. أحمد الرشيدي: **حقوق الإنسان نحو مدخل إلى وعي ثقافي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢. أحمد صابر حوحو: مبادئ ومقومات الديمقراطية، **مجلة المفكر، ع ٥**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٠٩.

٣. أسامة محمود زيدان: الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية قيم المواطنة، **مجلة الدراسات التربوية والنفسية، ع٧٣**، كلية التربية، جامعة الزقازيق،، أكتوبر ٢٠١١.

٤. أماني محمد طه وفاروق جعفر عبدالحكيم : تربية المواطنة بين النظرية والتطبيق، **مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣.**

٥. الأمم المتحدة: **التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام"دارسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان**"، مجلس حقوق الإنسان، الدورة ٢٢، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، ٢٠١٢.

٦. أيوب الطنبور: الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعتي النجاح الوطنية وبيرزيت من وجهة نظر الطلبة ومدى تأثرها بالمتغيرات الديمغرافية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٣.

٧. بشار عبدالله السليم: مستوى الممارسات الديمقراطية الصفية لدى معلمي الطلبة الموهوبين والطلبة العاديين من وجهة نظر الطلبة في الأردن دراسة مقارنة، العلوم التربوية، ع ٢، ج ٢، **معهد الدراسات التربوية**، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.

٨. تيسير محمد الخوالدة : المشكلات التي يواجهها أعضاء الهيئات الطلابية في الممارسات الديمقراطية بالجامعات الأردنية، **مجلة كلية التربية بدمياط، ع ٤٥**، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، يناير ٢٠٠٤.

٩. جمال محمد غيطاس: الديمقراطية الرقمية ، **الهيئة المصرية العامة للكتاب**، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٠. حسناء عبدالرحمن حسين: الديمقراطية الجامعية في لبنان الحالة البحثية والتطبيقات ومجالات المتابعة، **معهد العلوم الاجتماعية**، الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٦.

١١. حنيفي جميلة : **دور المدرسة في بناء الديمقراطية لدى جون ديوي**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، ع ١٠، يوينو ٢٠١٣ .

١٢. خالد الرميضي: الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية آراء عينة من طلبة الصف الرابع الثانوي في دولة الكويت، **مجلة جامعة دمشق، مج ٢٦، ع ٤**، جامعة دمشق، ٢٠١٠.

١٣. دلال عبدالواحد الهدهود: المشاركة الجماعية والممارسات الديمقراطية في النظام التعليمي في الكويت، **المجلة التربوية، المجلد ٢١، العدد ٨١**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ديسمبر ٢٠٠٦.

١٤. رائد حسين الحجار: واقع الممارسات الديمقراطية للتعليم من وجهة نظر الطلبة بجامعة الأقصى بغزة، **مجلة الجامعة الإسلامية، مج ١١، ع ٢**، جامعة الأقصي، ٢٠٠٣.

١٥. رضوى عمار: التعليم والمواطنة والاندماج الاجتماعي، **مركز العقد الاجتماعي**، القاهرة، ٢٠١٤.

١٦.رمزي أحمد مصطفي: الديمقراطية والتربية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة جامعة سبها(العلوم الإنسانية)**، مج ٦، ع ٣، جامعة سبها، ٢٠٠٧.

١٧.رواء زكي يونس: متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي ، دراسات دولية، ع ٢٧ ، **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٨.رولا عبد الرحيم حرب: تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٧.

١٩. ريمي ريفيل: الثورة الرقمية ثورة ثقافية، عالم المعرفة، ع ٤٦٢، **المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت، يوليو ٢٠١٨

٢٠. سعد ياسين عباس: **الديمقراطية ومفهومها لدى الشباب**، مجلة ديالي، ع ٥٢، ٢٠١١.

٢١.سعود رغيان الرويلي: مستوى الممارسات التعليمية الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الصحية بجامعة الحدود الشمالية من وجهة نظر طلبتهم، **المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج ٤٠، ع ١، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة**، ٢٠١٦ .

٢٢.سعود هلال الحربي: **التربية والقيم السياسية، مؤسسة غراس للنشرو التوزيع**، الكويت، ٢٠٠٢.

٢٣. سليم عودة الزبون: **الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة جرش الأهلية من وجهة نظر طلبتهم**، دراسات العلوم التربوية، مج ٣٨، ملحق ٢، ع ٢، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ٢٠١١.

٢٤.سمير عبدالقادر خطاب ومحمد فتحي علي: التربية والوعي بحقوق الإنسان في الإسلام، **مؤتمر" حقوق الإنسان التحديد والتبديد رؤي تربوية"**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٤- ١٥ يوليو ٢٠٠٤.

٢٥.شبل بدران: **مكانة حقوق الإنسان في التعليم**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٦.صالح محمد الرواضية: **الممارسات الديمقراطية لدى معلمي الدراسات الاجتماعية كما يقدرها طلبة المرحلة الثانوية في الأردن**، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٢٧، ع ٢، جامعة مؤتة، ٢٠١٢.

٢٧. ضياء الدين زاهر: الكلفة والتمويل في نظم التعليم العربية (منظور مستقبلي)**المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم في الوطن العربي** ، مدرسة المستقبل ، دمشق ٢٩-٣٠ يوليو ن ٢٠٠٠ .

٢٨. طلعت عبد الحميد: **التعليم وصناعة القهردراسة في التعليم والضبط الاجتماعي**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٢٩.عاطف محمد سعيد: فعالية برنامج يعتمد على الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية في تنمية مفهوم التربية المدنية"، **مجلة كلية التربية، ع١**، كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس،، يناير ٢٠٠٠

٣٠.عامر ياس خضير القيسي: اتجاهات طلبة كلية التربية الأساسية نحو الديمقراطية، **مجلة كلية التربية الأساسية، مج ١٢، ع ٥٨**، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.

٣١. عبد الله بيومى: تفعيل الفكر الديمقراطى فى الممارسات العملية بمدارس التعليم الثانوى (دراسة ميدانية)، **المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٢.**

٣٢. عزة محمد محمد عبدالفتاح: ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية دراسة استكشافية على ضوء مستجدات ثورة ٢٥ يناير، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٣٣. عصام جابر رمضان: تصورات طلاب الدبلوم العام نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر، **مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج ٩، ع ١**، جامعة الخليل، ٢٠١٤.

٣٤. علي صالح جوهر وميادة محمد فوزي الباسل: **تنشئة الطفل العربي على حقوقه بالمؤسسات التعليمية**، القاهرة، المكتبة المصرية،٢٠١٠.

٣٥. علي وطفة وسعد الشريع: الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت، آراء عينة من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي لجامعة الكويت، **مجلة اتحاد الجامعات العربية، ع ٣٧، دمشق، ٢٠٠٠.**

٣٦. عواطف بوقرة: درجة تطبيق مديري الثانويات لمبادئ الإدارة الديمقراطية من خلال وجهة نظر الأساتذة بولاية المسيلة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٨.

٣٧. عيسى محمد إبراهيم الأنصاري ورمضان محمود عبد العليم: ممارسة طلاب كلية التربية بجامعة الكويت للديمقراطية الرقمية داخل الجامعة، مجلة العلوم التربوية، مج ٢٠، ع٢، ج ٢، **معهد الدراسات التربوية**، جامعة القاهرة، أبريل ٢٠١٢.

٣٨. فؤاد أحمد حلمي: اتجاهات الحراك الاجتماعي والمهني للمعلمين ومدي اتساقها مع متطلبات التحول الديمقراطي في مصر، **المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية**، القاهرة، ٢٠١٣.

٣٩. ماسيمو توماسولي: **الديمقراطية والتنمية دور الأمم المتحدة**، الأمم المتحدة والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، ٢٠١٣.

٤٠. ماهر الحشوة: التربية الديمقراطية تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات، **مؤسسة نادية للطباعة والنشر والتوزيع، رام الله، ٢٠٠٤.**

٤١. مجد مجدي فياض أبو معيلق: الممارسات الديمقراطية لدى طلبة كلية التربية في الجامعات بمحافظات غزة وعلاقتها بمهارات الحوار، **رسالة ماجستيير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الأزهر بغزة، ٢٠١٤.

٤٢. محمد الحسيني: ورقة سياسات تعزيز المفاهيم الديمقراطية في مشاركة الطلاب في الجامعات، **مؤسسة فريدريش، عمان، ٢٠١٢.**

٤٣. محمد السيد حسونة: **دور المؤسسات التعليمية في تعميق الانتماء للوطن** ، صحيفة التربية ،العدد الثالث، السنة الخامسة والستون، مارس ٢٠١٤ .

٤٤. محمد عمارة: **ثورة ٢٥ يناير وكسر حاجز الخوف**، القاهرة، دار السلام، ٢٠١١.

٤٥.محمد نور حسين علي ومحمد إبراهيم سليم: درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية لبعض الممارسات الديمقراطية من وجهة نظر طلبة الجامعة أنفسهم، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، المجلد الأول، العدد الأول، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها، يناير ٢٠١٢.

٤٦.محمود صالح الكردي: **التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية**، المجلة السياسية والدولية، ع ١٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.

٤٧.محمود عبدالمجيد عساف: **المدنية المتطلبات والمشاركة في إطار نظم التربية**، مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، ٢٠١٧.

٤٨.المعهد العربي لحقوق الإنسان: **دور التربية والتعليم في تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ال**معهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ٢٠٠١.

٤٩.هيثم محمد الطوخي : الجامعة والثقافة السياسية للطلاب في ضوء ثورة ٢٥ يناير، **مجلة كلية التربية، ع ١٤٩، كلية التربية، جامعة الأزهر، يوليو ٢٠١٢.**

٥٠. وزارة التربية والتعليم : **كتاب الإحصاء السنوى للعام الدراسي ٢٠١٦/ ٢٠١٧**، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧ .

٥١.وسماء صالح سليمان الفيل: **آراء مدرسي وطالبات معهدي إعداد المعلمات في ديمقراطية التدريس**، دراسات موصلية، ع ١٩،جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

٥٢.يزيد عيسي السورطي : **السلطوية في التربية العربية**،سلسلة عالم المعرفة ، ع٣٦٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠٠٩ .

53. Alfano, Michael. 2001. **Pre-service Teachers Perceptions Toward the Meaning and Purpose of Democratic Education in Urban Schools:** A Case Study.ERIC DAI–A 62/09P,3016.

54. Joseph, M. : **Democratic Education: Building Tomorrows Citizens in Today's Classrooms.** ERIC MAI 39/02 P336 Apr 2001.

55. Korkmaz, H. &Erden,M: **The characteristics of the Curriculum for designing democratic educational environment**, Procedia – Social and Behavioral Sciences, vol.46, 2012.

56. Markowitz ,Mary C.: A critique of charter school theory from Deweyan perspective on democracy and education (John Dewey), " **Ph.D,Dissertation** , Published by Internet , The University Of Kansas, 2001.

57. Powers, Stephen :**The Learning and Practice of Democratic Principles in an Urban Catholic Secondary School**. ERIC-DAL A61/06, P2132,Dec 2000.

58. Ross, Glenda: **Case study of institution of higher education in Bulgaria:** The Transition From Communism to Democracy, EdD. Dissertation , published by Internet ,The University to of Tennessee, 2001.

59. Topkaya,E. & Yavuz, A. : **Democratic values and teacher self – efficacy perception** : A case of pre- service English language teachers in Turkey,Australian Journalof teacher Education , Vol.36, No. 8, 2011. □